

فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق

Liquidity surplus in commercial banks and investment possibilities with special reference to Iraq.

عدنان عودة صالح الصفار
قسم الاقتصاد

أ.م.د. وحيدة جبر آل منشد
قسم الاقتصاد

Assistant prof. Wahida Jabber Al-munshed

Adnan Oda Salih

المستخلص :

تؤدي المصارف التجارية دوراً كبيراً في اقتصاديات البلدان كافة وعلى الرغم من ذلك، لكننا لم نجد نظيرتها في اقتصاديات البلدان النامية الدور ذاته ومنها العراق، وذلك بسبب عدم مقدرة هذه المصارف على تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يتوجب الاحتفاظ بها . ومن ثمّ عدم ردها الاقتصاد بالاموال اللازمة للهبوض بالواضع الاقتصادي، وذلك بسبب احتفاظها بسيولة كبيرة وعدم استغلالها الاستغلال الامثل في رفق مشاريع التنمية .

وللوقوف على هذه المشكلة وايجاد الحلول لها، تهدف هذه الدراسة ابتداء الى تحليل مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها وتحديد السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية العراقية ودور السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي في امتصاص اكبر نسبة من هذه السيولة ثم التطرق الى مجالات استثمارها من قبل المصارف التجارية فضلاً عن تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تؤدي الى الاستفادة من هذه الفائض في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة، لذا انطلقت الدراسة من فرضية مفادها، ان السيولة المصرفية الفائضة لدى المصارف التجارية يمكن ان تؤدي دوراً فعالاً في التأثير على النشاط الاقتصادي اذا ما تم استغلالها بصورة الصحيحة وذلك من خلال ردها لتمويل المشروعات الاستثمارية ولاسيما المشروعات البنى التحتية التي تتجه بالواقع الاقتصادي نحو التقدم .

ولغرض تحقيق هدف البحث فقد قسمت على ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول مفهوم واهمية السيولة المصرفية وتناول المبحث الثاني استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية (تجارب مختارة) بينما جاء المبحث الثالث بعنوان آليات استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية العراقية (الواقع والمقترحات) .

Abstract:

Despite the important role that commercial banks can play in the economies of the countries, we cannot feel that role for the developing countries including Iraq. The main cause of that is inability of banks to estimate the needed liquidity that has to be kept. Thus, these banks have no distinguished role to support economic development of their countries due to keeping very high liquidity without invest that liquidity to finance development projects.

For explaining this problem and finding suitable solutions for it, this esearch is seeking to analyze the concept of banking liquidity with determining the liquidity surplus in Iraqi commercioal banks and the role of central Bank of Iraq to absorb the largest amount of that liquidity for using it in different aspects of economic development.

The study begins with a hypothesis saying that the surplus of banking liquidity within commercial banks can play an effective role in affecting the economic activity if it be used correctly to finance projects of infrastructure .

The study has been divided into three sections. The first section concept and importance of banking liquidity.

The second section investment of liquidity surplus in commercial bank (selected cases) .

Section three deals with studying processes of investing liquidity surplus in Iraq commercial banks (reality and suggestions) .

المقدمة(*)

أصبحت للمصارف التجارية أهمية كبيرة مع تطور الزمن، بسبب اتصالها بالحياة الاقتصادية في جميع نواحيها ولعلاقاتها الوثيقة بالحكومات والأفراد عن طريق تقديم مختلف الخدمات للأعوان الاقتصاديين. غير أن مسيرة هذا النشاط المصرفي المتميز اعترضته بعض العراقيل والصعوبات والتي منها مشكلة فائض السيولة لدى المصارف التجارية ولا سيما في اقتصاديات البلدان النامية التي تعتمد بشكل أساسي على اقتصاد أحادي الجانب، أي أن المورد الأساسي لها هو النفط كما هو الحال في العراق، التي تتطلب البحث عن مجالات استثمار لهذا الفائض وذلك عن طريق رفد الاقتصاد الوطني وخصوصاً المشروعات التنموية للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد.

ولما كانت البنوك المركزية تمثل السلطة النقدية المسؤولة عن استقرار أنشطة المصارف التجارية ورقابتها القائمة فانه بات من المهم أن تعمل على إيجاد وسائل وأدوات قادرة على امتصاص هذا الفائض، لأن وجود هذا الفائض وبالحجم الكبير يؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد والتعرض إلى حالات التضخم الذي يؤدي بدوره إلى خفض سعر صرف عملة البلد أمام العملات الأخرى، وكذلك توجيه المصارف التجارية على الاستثمار الأمثل عن طريق رفد المجالات التنموية ولا سيما مشروعات البنى التحتية. وكذلك فهناك مسؤولية أخرى تقع على عاتق الخبراء والمحللين الاقتصاديين في هذه البلدان ومنها العراق أن يتقدموا بمقترحات من شأنها أن تسهم بصورة فاعلة في استثمار جيد ومفيد لهذا الفائض بما يخدم مصالح هذه البلدان ويحقق لها تطورات على المستوى الاقتصادي.

مشكلة البحث :- على الرغم من الدور الكبير الذي تؤديه المصارف التجارية في اقتصاديات البلدان كافة. لكننا لم نجد لهذه المصارف دوراً كبيراً في اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق وذلك بسبب احتفاظها بسيولة كبيرة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل في رفد مشروعات التنمية.

فرضية البحث:- ينطلق الباحث من فرضية مفادها أن السيولة المصرفية الفائضة لدى المصارف التجارية ممكن أن تؤدي دوراً فعالاً في التأثير على النشاط الاقتصادي إذ ما تم استغلالها بالصورة الصحيحة وذلك من خلال رفدها لتمويل المشروعات الاستثمارية لاسيما مشروعات البنى التحتية التي تتجه بالواقع الاقتصادي نحو التقدم.

هدف البحث:- يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم وأهمية السيولة المصرفية وتحديد السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية العراقية ودور السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي في امتصاص أكبر نسبة من هذه السيولة ثم التطرق إلى مجالات استثمار هذه السيولة من قبل

المصارف التجارية فضلاً عن تقديم بعض المقترحات التي من شأنها ان تؤدي إلى الافادة من هذا الفائض في مجالات التنمية الاقتصادية المختلفة.

أهمية البحث:- تكمن أهمية البحث بما يأتي:-

1. تقدير فائض السيولة المصرفية في بلدان مختارة بعد التعرف على مفهومها وأهميتها.
2. دراسة امكانية استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية ولاسيما في العراق التي تصل إلى أكثر من ٥٠% من رأس المال.

منهجية البحث:- اعتمدت الدراسة أسلوب المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي كما تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات المصرفية للوقوف على الحجم الحقيقي لفائض السيولة لدى المصارف التجارية ومن ثم بيان مدى إمكانية استثمار هذا الفائض.

هيكلية البحث:- لغرض الإحاطة التفصيلية بكل جوانب البحث فقد قسم إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم وأهمية السيولة المصرفية وجاء المبحث الثاني تحت عنوان استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية (تجارب مختارة) اما المبحث الثالث فقد اهتم بدراسة أليات استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية العراقية (الواقع والمقترحات) . وأخيراً اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

مفهوم وأهمية السيولة المصرفية

المطلب الاول :- مفهوم السيولة المصرفية

تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية (Cach Money)، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون مدة قصيرة. وبعبارة أخرى، السيولة هي قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بصورة فورية، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة. أي أن السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية (أصول شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها. فالسيولة تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير. ولتحقق ذلك الغرض تحتفظ المصارف بحد أدنى من النقدية بخزينة المصرف ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى أو المراسلة فيما يعرف بالاحتياطي القانوني^(١).

ويمكن تعريف السيولة بانها توافر الأموال، أو التأكد من ان الأموال ستكون متاحة للوفاء بجميع الالتزامات (التدفقات النقدية) سواء داخل وخارج الميزانية العمومية للمصرف عند استحقاقها

(١) د. محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،

الجزائر، العدد ٩، أبريل، ٢٠١١ ط٥

ويتم استيفاء الالتزامات من خلال التدفقات النقدية على ان تستكمل تحويل الأصول بسرعة وبسهولة إلى نقد أو من خلال قدرة المؤسسة على الاقتراض^(١).

وتعرف السيولة أيضاً على انها قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها بسهولة وبتكلفة معقولة، والحفاظ على مستوى كاف من السيولة، يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بكافة التدفقات النقدية غير متوقعة من دون ان يؤثر ذلك سلباً على العمليات اليومية والوضع المالي للمؤسسة^(٢).
اما لجنة بازل فقد عرفت السيولة بانها قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، وتوفير
أوضاعها. وبالمثل صندوق النقد الدولي فانه يعرف السيولة أيضاً على انها قدرة المؤسسات للوفاء
بالالتزامات المتفق عليها في الوقت المناسب^(٣).

المطلب الثاني :- اهمية السيولة المصرفية

تعد السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف لاسيما بالموازنة مع الوحدات غير المالية اذ تكون تدفقات
الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالموازنة بقاعدة رأس المال للمصرف
(Bank Capital Base) فضلاً عن صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية
خارج المصرف، مع الاخذ في الاعتبار ان الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا
الانسياب. وتحتاج المصارف للسيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، وان مثل هذه
الاحتياجات مستمرة لذا يجب ان تكون المصارف مستعدة دائماً إلى مثل هذه المتطلبات^(٤).

ان استعداد المصارف لمواجهة متطلبات السيولة يعطيها الايجابيات الآتية: (٥)

1. الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
2. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكد لهم على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كما ظهرت.
3. تعد مؤشراً ايجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
4. تأكيد القدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات.
5. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
6. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
7. تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وسلبيات ذلك.

(JBank of Jamaica, 1996,- www.boj.org.im, p1

(Liquidity,p6 ,www.occ.gov.

(Kleopatraniolaou, liquidity (risk) cincepts definition and intradacwor king paperserits,
working paaper no 1008/ february 2009.

() سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية واثرها في العائد بالمخاطرة (دراسة تطبيقية على بعض المصارف
التجارية الفلسطينية)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠٠٤، ط١ ٦ .

() نصر رمضان احلاسة، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك
التجارية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠١٣، ط١ ٤ .

وتبرز أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي: (١)

1. طبيعة وتركيبه الموجودات السائلة.

2. مواعيد استحقاق اقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزيائنه.

فالموجودات السائلة تختلف في درجة سيولتها، أي في سرعة تحويلها إلى نقد، كما تختلف مع بعضها في درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف، ومن جانب آخر تختلف القروض حسب درجة المخاطرة في عدم تسديدها في تاريخ الاستحقاق وهذا يجعل إدارة السيولة في المصارف ولاسيما التجارية موضوعا حساسا ودقيقا في الوقت نفسه. وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية اذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يروم سحب ودائعه، اذ ان ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف، لكن بقية المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك امكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد من دون ان يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلبيا على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية.

ولأهمية السيولة يجب على إدارة المصرف إجراء الدراسات المستمرة لتقدير حجم السيولة المناسب لوضع السلامة والأمان فيه وتقدير حجم السيولة يتوقف على حجم ونوع وسلوك الودائع لدى المصرف التي تمثل التزامات تجاه المودعين وتختلف درجة أو احتمال سحب هذه الودائع حسب نوعها: (٢)

ويجب على المصارف التجارية ان تعمل على الاحتفاظ لأصولها بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة. وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة التامة في المصارف التجارية. ويعتمد هذا المبدأ على: (٣)

1. درجة ثبات الودائع وقدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية.

2. سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها، وهو ما يعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية.

والسيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة. وبذلك يمكن القول بان السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف، ومعنى الأمان أمان الودائع، اما الحماية فتعني حماية قيمة الأموال غير

(د. فلاح حسن الحسيني ود. مؤيد عيلا الرحمن لا وري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عطن، ٢٠٠٨، ص ٣٤

(إبراهيم مهدي لا وملا م، الأساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السوطن، ٢٠١٢، ط١ ٦

(د. زياد رمضان ود. محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عطن، ٢٠٠٦، ط١ ٣ ٤ ٩.

السائلة. ولكن علينا أيضاً ان نفرق بين السيولة على مستوى المصرف الفردي وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي، فالسيولة على مستوى المصرف الفردي تعني كما ذكرنا سابقاً قدرته على مواجهة التزاماته بينما على الجهاز المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي بمجموعته على تلبية طلبات الائتمان جميعها وفي أي وقت، فالسيولة على مستوى المصرف الفردي تؤثر فقط على سيولة المصرف الذي سحبت منه الودائع^(١).

وبما ان السيولة هو اصطلاح الذي يقيس مدى توافر النقدية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فانه ينطوي أيضاً على معدل ووقت تحويل بعض الموجودات المتداولة إلى نقد لتلبية مطالب العملاء العادية وغير العادية وقد قدمت من قبل العديد من العلماء السيولة كأداة لقياس القوة التفاوضية للمصرف^(٢).

وعليه فانه في حالة وجود أزمة سيولة، المصرف اتخاذ مجموعة من التدابير وبحسب الأولوية^(٣):

1. استخدام النقد لدى المصرف.
2. جذب الأموال من الفروع الشريكة للمصرف وبشكل محدد.
3. تعليق مؤقت لخطوط الائتمان. مما يحد من الإقراض.
4. تخفيض في حدود النقد الأجنبي.
5. تصفية محفظة السندات الحكومية. اما عن طريق عملية إعادة الشراء/ الريبو العكسي أو عن طريق البيع النهائي.
6. الحصول على قروض لأمد أطول من المصارف.
7. توسيع راس المال الاجتماعي.

وفيحالة عدم قدرة المصرف على مقابلة السحوبات الكبيرة من عملائه قد يضطر إلى بيع بعض أصوله لسد حاجته من السيولة وقد يتعرض المصرف لخسائر في قيمة الأصول أي ان يبعه للأصول يكون بصورة اقل من قيمة الأصل في السوق^(٤). وفي هذا السياق فقد أظهرت الأزمات المالية العالمية الأخيرة إمكانية حدوث مخاطر سيولة حادة وسريعة يترتب عليها فقدان المصارف لمصادر

(١) سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عطن، ٢٠١١ ط١ ١.

(٢) Alexander Decker, Liquidity management and commercial banks profitability in Nigeria, Research journal of finance and accounting, vol. 2, No. 7/8, 2011, P.15.

(٣) Greuning, Brajovic Bratanovic, policies of the commercial Banks liquidity management in crisis context, uaiveressityfacity of economic and Business Admins tration, glnj-Nopoca, 2004, P. 102.

(٤) Bank Risks- Ephildavis. Com- www.ephilipdavis.com.

التمويل المتاحة لديها لمواجهة تلك المخاطر، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بعملية تقييم الأصول وقياس كفاية رأس المال لدى المصارف^(١).

لذا نجد ان لجنة بازل أكدت على الاهتمام بمخاطر السيولة وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي على المصارف التجارية القيام بها وهي^(٢):

1. الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة، من خلال كمية كافية من الأصول السائلة.
2. ضرورة تخفيض تكاليف السيولة، والفوائد والمخاطر لجميع الأعمال والأنشطة الهامة.
3. تحديد وقياس مجموعة كاملة من مخاطر السيولة بما في ذلك مخاطر السيولة للوحدات.
4. تصميم واستعمال سيناريوهات اختبارات الضغط الشديد والحاجة إلى خطة تمويل طوارئ قوية.

المبحث الثاني

استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية (تجارب مختارة)

بغية التعرف على مدى تأثير فائض السيولة لدى المصارف التجارية على النشاط الاقتصادي للبلد وحجم الدور الذي تؤديه المصارف التجارية في تمويل ذلك النشاط فقد تم اخذ تجارب بعض البلدان التي تعاني مصارفها التجارية من فائض في السيولة والتي تقترب خصائصها الاقتصادية والسياسية من خصائص العراق والتي نجحت في إيجاد الحلول والمعالجات الكفيلة لاستثمار هذا الفائض وهذه البلدان هي (الجزائر، ليبيا، قطر)

المطلب الأول: استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية الجزائرية

تطرح في الجزائر إشكالية التراكم المتواصل للسيولة النقدية، نتيجة ضخامة الإيرادات النفطية فمنذ عام ٢٠٠٠ ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات إلى حدوث تراكم متزايد في الأصول لدى البنك المركزي الجزائري، ولأنها من أهم مكونات الكتلة النقدية، فقد أثرت تأثيراً بالغاً في الوضع النقدي، وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك المركزي في المجال النقدي. والملاحظ أن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي^(٣).

المحور الأول : واقع المصارف التجارية في الجزائر

ورثت الجزائر نظاماً مصرفياً واسعاً، لكنه تابع للمستعمر، وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي ونتيجة لذلك واجهت وضعاً اقتصادياً صعباً بسبب النتائج التي خلفتها الحرب

() مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل، ورقة عمل، البنك المركزي المصري - قطاع الرقابة والاشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل ٢، ص ٣. www.cbe.org.eg

(Brand vandervossen, Bank liquidity management, university at Al Bany, New York, 2010, P.10..)

() راييس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (٢٠١٤)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، العدد ١١ - ٦٢، ١٣، ٩٣ .

التحريرية إلى جانب ذلك المغادرة الجماعية للمعمرين الأوربيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد واتباعهم في السنوات الأخيرة - قبل الاستقلال - سياسة الأرض المحروقة^(١).

ونظراً للدور الكبير الذي يؤديه الجهاز المصرفي في الاقتصاد تطورت ونمت أشكالية الإصلاح المصرفي في الجزائر مع تطور مسار السياسة الاقتصادية للبلاد إذ عرفت ثلاثة مراحل مهمة هي^(٢):
أولاً : فترة السبعينيات: كان الجهاز المصرفي يؤدي دور (صندوق) تحول من خلاله تدفقات الأموال الداخلية والخارجية لمواجهة للاستثمارات العمومية.

ثانياً : فترة الثمانينيات: بدأ النظام المصرفي ينتبه ويتعرف على حدوده من أجل تطوير القطاع الخاص بسبب تراجع الإدخار الداخلي الناتج من انخفاض أسعار البترول لذا عرفت هذه المرحلة إصلاحات أولها إصلاحات ١٩٨٦ المتعلقة بنظام المصارف والقروض أي تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة المصرفية، وبعدها بسنة تم إعطاء الاستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

ثالثاً : فترة التسعينيات: عرفت سنوات التسعينيات تناول جدي واهتمام حقيقي مشكلات النظام المصرفي التي وصلت ذروتها، إذ عرفت هذه المدة بحدثين مهمين هما :

1- تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل مساندة الإصلاحات المصرفية عن طريق وضع برنامج للتعديل القطاعي والمخطط الإجمالي الذي كان يطالب بإعادة نظر شاملة بشأن القطاع المالي ومن ثم اختفاء تدريجي للنظام المصرفي السائد.

2- إصدار القانون رقم ٩٠-١٠ المتعلق بالنقد والقرض عام ١٩٩٠ الذي كان منعطفاً حاسماً فرضه اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم.

المحور الثاني: تقدير فائض السيولة في المصارف التجارية في الجزائر

تعاني المصارف الجزائرية عموماً من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، والتي برزت تحديداً مع عام ٢٠٠١ وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة الأعوام السابقة من احتياجا دئ للسيولة دفعها للجوء المستمر للبنك المركزي الجزائري لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها.

لقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من عام لآخر خاصة في الأعوام الأخيرة، وذلك بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات المليارات من الدنانير وأصبحت سوق ما بين

(١) د. بلعزوز بن علي و د. كنوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية

والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات جامعة الشلف، الجزائر، بحث منشور على الموقع www.kantakji.com

(٢) د. بلمقم ومصطفى أبو شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، جامعة تلمسان، الجزائر، ورقة منشورة على الموقع orabsi-org

فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانات الاستثمار

المصارف التي تعاني من فائض المعروض من الأموال مما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة عليها وبذلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة وإن كان الملاحظ ومن خلال الأرقام تراجع نسبي لهذا الفائض أو استقراره في الأعوام الأخيرة (١).

جدول (١)							
تطور حجم فائض السيولة لدى المصارف الجزائرية خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٢) مليار دينار							
السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المؤشرات							
حجم الودائع	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733.0	7235.8
حجم القروض	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	372.7	4296.4
فائض السيولة = الودائع - القروض	1612.4	2313.6	2547.7	2061.3	2552.4	3008.3	2939.4
المصدر: د. سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، بحث مقم للملتقى الوطني حول اشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصديمرباح، ورقلة الجزائر، ١٤ ماي ٢٠١٣.							

يلاحظ أن فائض السيولة تزايد بشكل كبير بين العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ثم بوتيرة متذبذبة في بقية الأعوام، وإن كان الاتجاه العام يميل إلى الارتفاع، لذا يتطلب الأمر دوراً كبيراً للبنك المركزي الجزائري من أجل ضبط هذه السيولة وتفاذي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد.

المحور الثالث: آليات استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية الجزائرية

تتمتع السياسة النقدية في الجزائر بمجموعة كبيرة من الوسائل، ويُعد بعضها وسائل مباشرة لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يُعد بعضها الآخر وسائل غير مباشرة وفق آليات السوق، لقد أدت ظاهرة فائض السيولة إلى اعتماد مجموعة آليات رقابية يمكنها أن تحدث تأثيراً في حجم السيولة المصرفية، ووضعها تحت رقابته ومنحه القدرة على التحكم فيها. وتتمثل هذه الآليات بما يأتي :-

أولاً : آلية الاحتياطي الإجباري

تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دوراً مهماً في التحكم في السيولة المصرفية، بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصل عليها المصارف التجارية في حساب لدى البنك المركزي،

(د. سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، بحث مقم للملتقى الوطني حول اشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصديمرباح، ورقلة الجزائر، ١٤ ماي ٢٠١٣ - ٢٠١٣.

وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي.

لقد تم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني لأول مرة في الجزائر بنسبة ٢,٥% عام ١٩٩٤ ثم تزايدت هذه النسبة باستمرار خلال الأعوام اللاحقة ولاسيما في عام ٢٠٠٨ وتواصله في ٢٠١٠ و ٢٠١١، ويُعدّ تشديداً من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة المصارف التجارية وهذا ما يبينه جدول (٢) .

جدول (٢) تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجمالي في المصارف التجارية الجزائرية (٢٠١١-٢٠٠١) (%)											
السنة المؤشرات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
معدل الاحتياطي الإجمالي %	٣	٤,٢٥	٦,٢٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٨	٨	٩	٩
معدل الفائدة على الاحتياطي الإجمالي %	٤	٢,٥	٢,٥	١,٧٥	١	١	١	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥
حجم الاحتياطي الإجمالي (مليار دينار)	٤٣,٥	١٠,٥	١٢٦,٧	١٥٧,٣	١٧١,٥	١٨٤,٥	٢٧٢,١	٣٩٤,٧	٣٩٤,٨	٤٦٤,٧	٥٣٨,٦
معدل النمو السني %	-	١٥١,٧	١٥,٧١	٢٤,١٥	٩,٠٣	٧,٦	٤٧,٦	٤٥,٥٥	٠,٠٢٥	١٧,٧	١٥,٩
المصدر : د. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (٢٠١١-٢٠٠٠)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر العدد ١٦٢، ٢٠١٣، ص ٢٠٠.											

ثانياً : توجيه القروض نحو الاستثمارات المنتجة والحد من توجيهها نحو تمويل التجارة الخارجية :

يلاحظ على المصارف التجارية الجزائرية تركيزها على القروض قصيرة الأجل والموجهة لتمويل التجارة الخارجية على حساب القروض طويلة ومتوسطة الأجل والموجهة للاستثمار. ويتمثل دور البنك المركزي الجزائري في معالجة هذه المشكلة باستعمال سياسة تأطير الائتمان بنوعيتها الكمي والكيفي، بحيث يضع نسبة مئوية كحد أقصى لحجم التمويل الموجه للتجارة الخارجية من إجمالي تحويلات المصارف في السنة ومن ثم يمكن تعديلها بحسب الظروف الاقتصادية للبلد، وبالنتيجة فإن بقية القروض وفي ظل توقف القروض الاستهلاكية سوف تتوجه تلقائياً إلى الاستثمارات المنتجة (١).

(١) أ.د. سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، مصدر سابق، ص ٧٦.

ثالثاً : آلية استرجاع السيولة بالمناقصة :

تعتمد آلية استرجاع السيولة بالمناقصة التي تم اعتمادها من قبل بنك الجزائر عام ٢٠٠٢ على ان تضع المصارف التجارية المشكلة للجهاز المصرفي اختيارياً لديه حجماً من سيولتها في شكل ودائع لمدة ٢٤ ساعة أو لأجل في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت بحسب مدة الاستحقاق (n/360) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري^(١).

جدول (٣) معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة (٢٠١١-٢٠٠١) مليون دينار											
السنة المؤشرات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	-	٢,٧٥	١,٧٥	٠,٧٥	١,٢٥	١,٢٥	١,٧٥	١,٢٥	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٥
المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	-	-	-	-	١,٩	٢,٠	٢,٥	٢	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٥
فوائد تسهيلات الأيداع	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٧٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣
المصدر : د. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (٢٠١١-٢٠٠٠)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، العددان ٦١-٦٢، ٢٠١٣، ص ٢٠٣.											

يلاحظ من الجدول التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة، في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

رابعاً : إجبار المصارف على الاكتتاب بحد أدنى في السندات الحكومية :

وتعد أداة من أدوات السياسة النقدية بحيث تفرض البنوك المركزية وفي كثير من الدول الاحتفاظ وباستمرار بحجم معين من السندات العمومية بحسب التزاماتها تجاه الغير أي مجموع الودائع لديها، أو يمثل عادة نسبة مئوية من رقم المحفظة الإجمالي من الأوراق المالية للمصرف ومن ثم لا يمكن للمصارف أن تحولها إلى سيولة قبل استحقاقها، وهذا لضمان حد أدنى لمساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الحكومة، وأيضاً لتقليل فرص المصارف في التخلص من هذه السندات الحكومية من أجل زيادة قروضها للأغراض التجارية العامة، أي اعتبارها أداة إضافية للتحكم في سيولة المصارف^(٢).

المطلب الثاني: استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية الليبية

(١) أ. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (٢٠١١-٢٠٠٠)، مصدر سابق، ص ٢٠٠-٢٠١ .

(٢) أ.د. سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، مصدر سابق ص ٧.

يتسم القطاع المصرفي الليبي بضخامة السيولة الفائضة وارتفاع نسبة القروض المتعثرة، الأمر الذي يعكس ضعف إجراءات تعميق السوق المالية وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة أنتهاج سياسة نقدية كانت تخضع حتى وقت قريب لقيود الائتمان الموجه والقيود المفروض على أسعار الفائدة. ويعاني القطاع المصرفي ولاسيما المصارف التجارية من عدم ملائمة مناخ الأعمال مما يقيد جهود تنمية القطاع الخاص، ومن عدم توافر الخبرات الكافية والمهارات المصرفية الحديثة^(١).

المحور الأول: واقع المصارف التجارية في ليبيا

لا تزال شؤون القطاع المصرفي في ليبيا منوطة في الغالب بالقطاع العام، الذي يضطلع بنسبة ٩٠% من حجم الأعمال المصرفية في ليبيا فتمتلك الحكومة الليبية من خلال بنك ليبيا المركزي ثلاثة مصارف بالكامل، وتتمثل المصرف التجاري الوطني ومصرف الأمة ومصرف الجمهورية، كما تمتلك حصة الأغلبية في كل من مصرف الوحدة (٨٧%) ومصرف الصحارى (٨٢,٧%)، قبل الشروع في عملية الخصخصة^(٢).

وظل دور القطاع المصرفي في ليبيا خلال أعوام عدة محدوداً موازنةً بدوره في اقتصادات أخرى لها الخصائص الاقتصادية نفسها، على الرغم من عمليات الخصخصة المحدودة التي شهدتها القطاع المصرفي في العامين الأخيرين (٢٠١١ و ٢٠١٢) لكن ملكية الدولة للمصارف لا زالت أكبر مما هي عليه في البلدان المماثلة (بلدان المغرب العربي) ولا يزال الولوج إلى الخدمات المالية محدوداً. ولاسيما الحصول على التمويل وذلك بسبب عدم توافر بيئة الأعمال المناسبة وغياب النظام القانوني الذي يحفظ حقوق الممول، وعدم ملائمة الظروف لإيفاء المقترضين بالتزاماتهم نحو المؤسسات المصرفية وفي جميع الأحوال لا زالت القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية في معظمها قروضاً قصيرة الأجل لا تلبي احتياجات التنمية المستدامة ومع أنه في الأعوام القليلة الأخيرة (٢٠١١ و ٢٠١٢) أدت الزيادة في الإنفاق العام الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط إلى تراكم فائض سيولة لدى المصارف التجارية مما أثر إيجابياً على قدرتها التمويلية. لكن محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومحدودية الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المصارف أدت إلى الحد من التوسع في الائتمان، ومما عمق مشكلة التمويل أكثر هو ان السوق المالي في ليبيا لا يزال حديثاً نسبياً وغير متطور، وحجم التداول فيه محدوداً جداً ولم يتمكن حتى

() استراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الملحق الثالث ص ٦ ٣ .

www.imf.org

() المصدر نفسه، ص

الآن من اسهامه في حشد التمويل للأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل. كما أن عدد المؤسسات المدرجة به ما زال صغيراً جداً وهي في معظمها لمؤسسات مالية (مصارف، وشركات تأمين)^(١).

المحور الثاني: تقدير فائض السيولة في المصارف التجارية الليبية

تعاني المصارف التجارية الليبية من فائض في السيولة المصرفية بسبب الزيادة في الإنفاق العام الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي أدى إلى تراكم فائض السيولة لدى المصارف التجارية ونلاحظ من الجدول (٤) أن هناك فائض للسيولة وهو في تزايد من عام إلى آخر وهذا يعود إلى الزيادة الحاصلة في الودائع والناجمة بسبب ارتفاع أسعار النفط وبسبب ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي كما مر ذكره سابقاً وقلة منح الائتمان للقطاعات والمشروعات وذلك بسبب عدم توافر بيئة الأعمال المناسبة وغياب النظام الذي يحفظ حقوق الممول، وعدم ملاءمة الظروف لإيفاء المقترضين بالتزاماتهم نحواً لمؤسسات المصرفية (محدودية الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المصارف) أدت إلى الحد من التوسع في منح الائتمان.

جدول (٤)			
فائض السيولة في المصارف التجارية الليبية (٢٠٠٤-٢٠١٢) مليون دينار			
المؤشرات	إجمالي الودائع	إجمالي القروض	فائض السيولة = أجمالي الودائع - إجمالي القروض
السنة			
2004	10908.8	6510.3	4398.5
2005	13782.5	6166.6	8615.9
2006	17359.1	7067.2	10291.9
2007	24767.0	8191.3	16575.7
2008	41531.0	10544.6	30986.6
2009	48676.0	11812.7	36863.3
2010	55313.0	13044.6	42268.4
2011	58480.1	12786.6	45693.5
2012	66859.4	15781.6	51077.8

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، ص ٥٢، ٢٠١٢.

المحور الثالث: آليات استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية الليبية

نمت الأصول السائلة في القطاع المصرفي الليبي خلال العامين الأخيرين (٢٠١٢-٢٠١٣) بشكل سريع، مدفوعة بالتوسع في الإنفاق العام، كما ارتفع فائض السيولة بصورة كبيرة مع محدودية فرص التوظيف التي لا تلبي معايير الاستثمار المصرفي. أن توزيع فائض السيولة في القطاع المصرفي يكاد يكون متجانس بغض النظر عن الملكية والحجم والمنفذ الوحيد لتوظيف

() القطاع المصرفي في ليبيا (الواقع والتحديات والفرص المستقبلية للاستثمار)، مجلة (مصارف)، العدد الرابع، السنة ٥، لأولى، يوليو ٢٠١٢، دراسات.

فائض السيولة في الوقت الحالي هو شهادات الإيداع التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي لفائدة المصارف التجارية بهدف امتصاص هذا الفائض^(١).

ففي مايس ٢٠٠٨، استحدث مصرف ليبيا المركزي شهادات الإيداع الخاصة به وتصدر هذه الشهادات على أساس أسبوعي بأجل استحقاق موحد (٩١) يوم وسعر فائدة ثابت. فضلا عن ذلك يعمل المصرف على تنفيذ برنامج لإعادة الهيكلة والتحديث بهدف تعزيز قدراته في مجالات البحوث والتنبؤ وتنفيذ السياسة النقدية^(٢).

وبالأخذ بعين الاعتبار الارتفاع الكبير في نسبة الأصول السائلة ونسبة فائض السيولة إلى مجموعة الأصول من جهة، وتدني نسبة النمو في الائتمان وارتفاع نسبة النقود في التداول والعوامل الثقافية التي أدت إلى الاحجام عن المعاملات الربوية من جهة أخرى يعمل مصرف ليبيا المركزي على تطوير الإطار التشريعي لعمل المصارف الإسلامية بهدف توجيه الفائض وتعبئة الموارد الموجودة خارج القطاع المصرفي وإعادة توجيهها لخدمة النشاط الاقتصادي^(٣).

وبما أن الإحصاءات تؤكد على أن تعداد الشعب الليبي في معظمه من الشباب فإنه يمكن استغلال فائض السيولة في عملية التنمية البشرية من خلال توافر المناخ الملائم لاستثمار الطاقات العاطلة من خلال توافر التمويل والدعم والمعرفة، كذلك العمل الجاد على استثمار الفائض في السيولة لدى القطاع المصرفي من خلال اقتراح الأفكار العملية القادرة على امتصاص فائض السيولة في قطاع خاص قادر على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبحث في إنشاء الكيانات القادرة على تقديم الضمانات لها^(٤).

المطلب الثالث: استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية قطرية

تضم قطر ثالث أكبر قطاع مصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بعد البحرين والأمارات العربية المتحدة، وهو يتمتع بأسرع معدل نمو للأصول المصرفية الموحدة بين نظرائه في دول مجلس التعاون بمعدل ١٨,٣% إعتباراً من حزيران ٢٠١٢. ويتغذى هذا النمو من خلال النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده البلاد، إذ أن المصارف القطرية مقرضة لمعظم المشروعات الضخمة في القطاع العام^(٥).

(١) القطاع المصرفي في ليبيا (الواقع والتحديات والفرص المستقبلية للاستثمار)، مصدر سابق، دراسات ٥.

(٢) استراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مصدر سابق ٦ ٣.

(٣) القطاع المصرفي في ليبيا (الواقع والتحديات والفرص المستقبلية للاستثمار)، مصدر سابق، دراسات ٥.

(٤) إصلاح وتطوير القطاع المصرفي، مجلة مصارف، العدد السابع، السنة الأولى، يوليو ٢٠١٢ ط ٤.

(٥) مركز الخليج لسياسات التنمية، تحديات القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون، نموذج قطر.

المحور الأول: واقع المصارف التجارية العاملة في قطر

تمتاز قطر بمرونة نظامها المصرفي، فلا توجد أي قيود على انتقال رؤوس الأموال، كما أن عملتها مستقرة إذ ترتبط بالدولار الأميركي منذ منتصف الثمانينيات في القرن العشرين ويمارس مصرف قطر المركزي مهامه الإشرافية والرقابية على المصارف التجارية وقد تم رفع كافة السقوف التي كانت مفروضة على أسعار الفائدة وتم تعويمها بصورة كاملة، وتعمل المصارف التجارية القطرية على تبني استراتيجيات تستهدف التوسع في الأعمال عبر تنويع وزيادة قاعدة خدماتها ومنتجاتها لتضم منتجات وخدمات حديثة، ومتطورة إلى جانب خدماتها التقليدية وتعد المصارف القطرية من بين مصارف دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر استثماراً في التقنية المصرفية ولاسيما تلك المرتبطة بالخدمات والمنتجات الحديثة والتي تركز على الركائز الالكترونية مثل نقاط البيع، والصرف الآلي والانترنت وقد واصل القطاع المصرفي القطري نموه على أسس سليمة مستفيداً من ذلك من السياسات النقدية والمصرفية الحقيقية التي عززت الاستقرار والسلامة والأمان في السوق المحلية التي أدت إلى تحقيق نمو في نشاطه المصرفي، والذي أنعكس في تحقق نتائج باهرة لهذه المصارف بالنسبة لمعظم مؤشرات المالية في ظل السياسات المصرفية التي تعتمد الأسس الحديثة في التزامها بالمعايير الدولية الحديثة وإدارة مخاطرها بالطرق السليمة والحديثة^(١).

وأعتباراً من حزيران ٢٠١٣، بات هناك ١٨ مصرفاً مرخصاً في قطر، تشمل ستة مصارف تجارية، وأربعة إسلامية وسبعة أجنبية، فضلاً عن مصرف قطر للتنمية المملوك للحكومة والقطاع المصرفي في قطر مركز في شكل كبير، إذ أن أكبر ثلاثة مصارف تمثل ما يقارب ٨٧% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي وإلى جانب المصارف التجارية، هناك ثلاثة مصارف متخصصة مملوكة للحكومة تعمل بشكل رئيس في المشروعات التنموية والإسكان، فضلاً عن عدد من شركات التمويل والتأجير، لكن حصة هؤلاء جميعاً هامشية من إجمال موجودات القطاع المالي.^(٢)

المحور الثاني: تقدير فائض السيولة المصرفية في المصارف التجارية القطرية

تأثرت أوضاع السيولة خلال الأعوام الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٢) إلى حد كبير بثلاثة عوامل هي : أ- تدفقات النقد الأجنبي ب- صافي الإنفاق الحكومي- الزيادة في الائتمان وقد بقيت التدفقات بالعملة الأجنبية حتى عام ٢٠١٢ مرتفعة نتيجة ارتفاع عوائد التصدير كما أدى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي للعامين الأخيرين (٢٠١٢-٢٠١٣) الذي شكل دفعة قوية

(١) اتحاد المصارف العربية، أصعب أحوال الأزمة المالية، بيروت، العدد ٣٨، ٢٠٠٩ ط ١.

(٢) مركز الخليج لسياسات التنمية، تحديات القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون، مصدر سابق.

للاستثمارات في البنية التحتية وبناء القدرات مساعداً رئيساً لظروف السيولة في الاقتصاد وقد حافظ الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية على مستويات عالية مما يعكس الأنشطة الاستثمارية الكبيرة التي يضطلع بها القطاع العام. لقد زاد فائض السيولة في النظام المالي وهذا يعكس زيادة ودائع العملاء والقروض بين المصارف ومن قبل المصارف في الخارج وعلى الرغم من خفض أسعار الفائدة على عدة مراحل ولاسيما في عامي ٢٠١٠، ٢٠١١، بقيت المصارف التجارية من صافي المقرضين في سوق ما بين المصارف الدولية لأن أسعار الفائدة المحلية ظلت أعلى من المعدلات الدولية (١).

جدول (٥)			
وضع السيولة لدى المصارف التجارية القطرية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) مليون ريال			
المؤشرات	إجمالي الودائع	إجمالي القروض	وضع السيولة = إجمالي الودائع - إجمالي القروض
السنة			
2004	60.799.2	48.293.8	12.505.4
2005	85.399.9	67.366.3	18.033.6
2006	120.459.0	94.329.9	26.129.1
2007	167.206.4	146.329.0	20.877.4
2008	212.479.1	220.807.3	8.328.2
2009	239.104.9	232.790.0	6.314.9
2010	306.787.5	293.920.0	12.867.5
2011	363.612.4	376.695.2	-13.082.8
2012	458.065.6	476.885.7	-18.820.1
المصدر: تم اعداد الج. لي استنادا الى :- مصرف قطر المركزي، إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، النشرة الإحصائية لعدة سنوات وللتقرير السنوي السادس والثلاثون ٢٠١٢.			

من الجدول (٥) نلاحظ ان المصارف التجارية العاملة في قطر تعاني من وجود فائض في السيولة المصرفية خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وهذا يعود إلى الارتفاع في أسعار النفط والإنفاق الحكومية الكبير الذي أشرنا إليه سابقاً. الا ان هذا الفائض تحول الى عجز في سنة (٢٠٠٨) بسبب الشائعات التي عمت أواسط القطاع المصرفي والتي مفادها أن المصارف القطرية تتجه نحو الاقتراض بسبب وجود عجز في السيولة بسبب الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى سحب العملاء أموالهم من المصارف وتخفيض حجم السيولة لدى المصارف والتي كان من نتائجها حصول خسائر كبيرة في البورصة، أما في الأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٠) نجد أن المصارف كان لديها فائض في السيولة بسبب الدعم القوي الحكومي لهذه المصارف وفي الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٢) نلاحظ وجود عجز في السيولة وهذا ناتج عن البيئة التشغيلية والنسب الكبيرة من القروض الممنوحة إلى القطاع

() مصرف قطر المركزي، إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، التقرير السنوي السادس والثلاثون، لسنة ٢٠١٢، ص ٨٠ .

العام والقطاع الخاص بسبب كثرة الاستثمارات الحاصلة في قطر ولاسيما تلك المتعلقة باستقبال كأس العالم عام ٢٠٢٢.

المحور الثالث : آليات استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية القطرية

1- ابتداءً لا بد من الإشارة إلى أن المصارف التجارية القطرية التي لديها فائض سيولة عالي تقوم بتحويله إلى البنك المركزي القطري وفقاً لآلية أسمها (Q.M.R) وهي آلية سوق النقد القطري، والتي تسمح للمصرف الذي لديه سيولة فائضة أن يودعها لدى البنك المركزي القطري وكان بنك قطر المركزي قد أصدر قراراً يقضي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بنسبة ١% ليصل إلى ٤,٧٥% من حجم الودائع الإجمالية للمصارف بعد اتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لذلك ومنح البنك المركزي القطري المصارف مهلة لترتيب أوضاعها لبدء تنفيذ القرار وكان الهدف من هذه الخطوة هو أمتصاص السيولة وتحقيق التوازن في الاقتصاد القطري بعد قرارات خفض الفائدة على الودائع^(١).

2- فيما يخص آليات استثمار فائض السيولة في المصارف التجارية القطرية فأن هناك آليات قصيرة ومتوسطة الأجل، تعتمد على تفعيل دور السياسة النقدية من خلال تمكّنها من الأدوات اللازمة لمعالجة الأثر النقدي الناتج عن السياسات المالية التوسعية أي أمتصاص فائض السيولة بصورة فعالة من خلال إصدار أدونات وسندات الخزينة و تطوير الإدارة النقدية، فضلاً عن وضع ضوابط على حركة ورؤوس الأموال القصيرة الأجل (المضاربة) Hotmoney في حالة عودة تدفقها وأخذ عملية التنمية وسياسات الإنفاق على مراحل وحسب أولويات تقلص على الاقتصادات قدر الأمكان من أثر اختناقات العرض أي تجنب الضغوطات الكبيرة على القاعدة الإنتاجية وذلك بالتركيز أولاً على الإنفاق الاستثماري من توسعه للطاقت الاستيعابية Copacity Building والبنى التحتية، مصانع، طرق، موانئ، خدمات ومرافق اجتماعية، تعليم، وصحة، ثم بعد ذلك الإنفاق الاستهلاكي^(٢).

المبحث الثالث

اليات استثمار فائض السيولة المصرفية في المصارف التجارية العراقية (الواقع والمقترحات)

تعد مشكلة فائض السيولة لدى المصارف التجارية العراقية احدى مظاهر تخلف الجهاز المصرفي للدولة ككل، اذ كان بقاءها دون استغلال يمثل تكلفة للمصارف والاقتصاد ككل فبالنسبة

(١) أحمد الامين، مستشار "المركزي" القطري، نعاني مشكلة وفرة سيولة، منتديات شبكة الأسهم القطرية، ٢٠٠٨، ورقة

١ .

منشورة على الموقع www.qatarsharwe.com، ص

(٢) خالد بن راشد الخاطر، قطر نجحت في حفظ التضخم بفضل سياساتها النقدية، جريدة الشرق، لا وحة، ٢٠١٤،

١ .

ص

للمصارف فإن عدم استثمار هذه الأموال على شكل قروض يشكل عبئاً كبيراً عليها من خلال تكلفة الحصول عليها أي الفوائد المدفوعة للمودعين وبالنسبة للاقتصاد الوطني فانه بحاجة إلى أموال لانتعاشه وتحريك عجلته إلى الأمام. ومن المعلوم ان تمويل الاقتصاد بالقروض المصرفية وعن طريق تعبئة المدخرات كفيل بان يجنبه الاثار السلبية مثل التضخم في حالة اللجوء إلى الحلول الأخرى مثل التمويل التضخمي او طبع النقودمع ملاحظة ان الاقتصاد العراقي وفي ظل هذا الفائض في السيولة يعاني من ظاهرة الركود التضخمي .

المطلب الأول: فائض السيولة المصرفية في ظل واقع المصارف التجارية العراقية

المحور الأول: واقع المصارف التجارية العراقية قبل عام ٢٠٠٣

يعد النظام المصرفي العراقي وليد الظروف المحيطة به والتي طبعته بطابع معين انعكس بصورة كبيرة على واقع مؤسساته وطبيعة انشطته وعملياته ودرجة كفاءته في أداء أدواره الاساسية المهمة. لقد كانت الظروف البيئية في العراق ذات خصائص متميزة انعكست على انظمته المصرفية من حيث هيكلتها وتنظيمها وطبيعة انشطتها وخدماتها التي تقدمها وطبيعة علاقتها مع الجمهور ودرجة تنامي هذه الأنشطة. كما ارتبط النظام المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد والتي تركت اثراً واضحاً على طبيعة هذا الجهاز من حيث هيكلته وانشطته المختلفة (١)

يتكون الجهاز المصرفي العراقي حتى عام ٢٠١٢ من (٥٤) مصرفاً وفرعاً محلياً وأجنبياً منها (٧) مصارف حكومية و(٤٧) مصرفاً خاصاً بضمنها (١٥) فرعاً لمصارف أجنبية فضلاً عن عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الأجنبية علماً ان هناك (٧) مشاركات من مصارف أجنبية تراوحت نسبة المشاركة (٤٩% - ٨١%) من رأس المال^(١). وكانت رؤوس أموال هذه المصارف قد نمت بمعدلات مختلفة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) وهذا ما يوضحه الجدول (٦) وكانت اهم أسباب هذه الزيادة هي تأسيس عدد من المصارف التجارية الخاصة كذلك استجابة المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس أموالها لتصل إلى (٢٥٠) مليار دينار في غضون ثلاثة سنوات اعتباراً من ٢٠١٠/٦/٣٠ وعلى وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص. ويعد هذا النمو في رؤوس الأموال للمصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية أكبر للمودعين، ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس

(د. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، مطبعة الفرج، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١١ .

() البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي للاستقرار المالي في العراق

ل ط م ٢٠١٢، ص ٣٣

الأموال للمصارف ضئيلاً أمام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق نظراً لارتباط الحدود العليا للاقتراض والاستثمار برأس المال المصرف واحتياطياته السليمة (١).

جدول (٦)		
عدد ورأس مال المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٢) (تربليون)		
المؤشرات	عدد المصارف	مجموع رأس مال
السنة		
٢٠٠٦	٢٩	١,٩
٢٠٠٧	٣٥	١,٢
٢٠٠٨	٤٢	١,٩
٢٠٠٩	٤٣	٢,٤
٢٠١٠	٤٤	٢,٩
٢٠١١	٥٠	٤,١
٢٠١٢	٥٩	٥,٩
المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية، ٢٠٠٦-٢٠٠٨-٢٠١١-٢٠١٢ .		

المحور الثاني : تقدير فائض السيولة في المصارف التجارية العراقية

تعاني المصارف التجارية العراقية من فائض في السيولة ناجمة عن حجم الودائع الكبيرة التي تستقبلها هذه المصارف من جهة، وإلى قلة حجم الائتمان الممنوح من هذه المصارف إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى والذي أدى بدوره إلى تكوين فائض كبيرة في السيولة المصرفية تقدر بحوالي ٦٠% والذي يعد مشكلة يواجهها القطاع المصرفي. وسوف نحاول في هذا المحور تقدير هذا الفائض من خلال معرفة حجم الودائع التي تستقبلها هذه المصارف وحجم الائتمان الذي تمنحه.

فقد سجل الاتجاه العام للرصيد الإجمالي للودائع خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) لدى المصارف التجارية العاملة في العراق زيادة مستمرة وباتجاه تصاعدي اذ بلغ حجم هذه الودائع عام ٢٠٠٤ (٨,٦١٩,٨٠٩) مليون دينار واستمرت هذه الودائع بالارتفاع حتى وصلت إلى (٦٢,٠٠٥,٩٣٥) مليون دينار عام ٢٠١٢، كما يبينه الجدول (٧). وتودع هذه الودائع في مصارف تجارية حكومية وخاصة وهي ودائع تابعة للقطاع العام والخاص، والقسم الأكبر منها يودع لدى المصارف الحكومية. اذ شكلت ودائع القطاع الخاص في المصارف الحكومية نسبة ٥٩,٧% مقابل ٤٠,٣% للمصارف الخاصة لعام ٢٠١٢. وتأتي اغلب الإيداعات عن القطاع العام اذ يبلغ رصيدها

() البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي للاستقرار المالي في العراق

(٢٥,٦) ترليون دينار ثم ودائع القطاع الخاص إذ سجل رصيدها (١٥,٧) ترليون دينار من إجمالي الإيداعات وأخيراً إيداعات القطاع المالي البالغ رصيدها (٦٩٣) مليار دينار نهاية عام ٢٠١١ ويعود احتلال المجموع الأكبر من الودائع لدى المصارف الحكومية للأسباب التالي:-^(١)

1. جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية.
2. قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة وإيداعها لدى المصارف الحكومية.

3. انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي إلى (١٥%).
4. ثقة الجمهور بهذه المصارف لاعتقادهم انها مضمونة (١٠٠%) من جانب الحكومة.
اما السبب في الاتجاه التصاعدي للودائع عموماً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) فيعود إلى:-^(٢)
1. زيادة عدد المصارف التجارية الخاصة في تلك المدة والتي استطاعت ان تحصل على الخبرة والمعرفة خلال مدة قصيرة ومن ثم كسب ثقة الجمهور.

2. زيادة دخل موظفي الدولة بعد عام ٢٠٠٣ مما ساعد كثير من الموظفين على الادخار.
3. قيام البنك المركزي العراقي باطلاق حرية أسعار الفائدة للمصارف في عام ٢٠٠٤ من اجل تشجيع المصارف على المنافسة فيما بينها. وعلى زيادة قدرة المصارف على جذب الودائع.
4. استبدال العملة المحلية بعملة جديدة مما له الاثر الأكبر في قيام اصحاب المبالغ الصغيرة والكبيرة بالاسراع إلى المصارف وإيداعها من اجل تجنب الصعوبات التي ترافق عملية التبدل فضلاً عن مخاطر السرقة قد تحدث اثناء عملية التبدل.

5. وقد شهد ايضاً عام ٢٠٠٤ استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الامريكيمقابل العملة المحلية مما شجع الجمهور على الاحتفاظ بمبالغهم بالعملة المحلية كودائع في المصارف.
6. وفي عام ٢٠٠٥ كان لمصرف التجارة العراقي دوراً كبيراً في زيادة الودائع من خلال قبوله إيداعات من قبل الأفراد وبالعملة المحلية وكذلك بالعملة الأجنبية وازدادت تعاملات هذا المصرف مع مصارف أخرى عالمية.

() البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، (٢٠١٢، ص ٣٦)

() (٢٠١١، ص ٢٩)

() محمد ابراهيم هادي المغازة جي، امكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق، دبل م عالي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية قسم الدراسات المالية، بغداد، ٢٠٠٨

جدول (٧)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية العراقية حسب النوع والقطاع للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٢) (مليون دينار)

الودائع السنة	الحكومة مركزية				المؤسسات العامة				القطاع الخاص			
	جارية	توفير	ثابتة	المجموع	جارية	توفير	ثابتة	المجموع	جارية	توفير	ثابتة	المجموع
٢٠٠٤	١,١٨٥,٣٥٥	٣,٨٩٩	٤٣,٣٩٩	١,٢٣٢,٦٥٣	٦١٩,٥٠١	١,٥٣٦	٥٩,٧٩٢	٦٨٠,٨٢٩	٤٢٢,٨٩٠	٩٧٧,٤٢٤	٨٢,٨٨٤	١,٤٨٣,١٩٨
٢٠٠٥	٥,٨٩٠,٠٧٧	٣,٨٧٠	٦١,٣٣٩	٥,٩٥٥,٢٨٦	١,٠٥٩,٨٤٢	٢٣٨	٦٤,٧١٢	١,١٢٤,٧٩٢	١,٩٢٥,٦٢٣	١,٥٣٧,٦٨٩	٢٢٦,٦٠٥	٣,٩٨٩,٩١٧
٢٠٠٦	٩,٥٣٢,٢٣٨	٣,٢٨٥	٥٧,٨٥٩	٩,٥٩٣,٣٨٢	٢,٣٨٠,٦٥٩	٢٤٢	٢٠٢,٧٦٣	٢,٥٨٣,٦٦٤	٢,٧٦٤,٦٦٨	١,٧٢٩,٩٢٢	٢٥٦,٦٥٩	٤,٧٥١,٢٤٩
٢٠٠٧	١٣,٩٩٣,٨٢٤	٣,٢٨٥	٨٧,٦٦٥	١٤,٠٨٤,٧٧٤	٢,٥١٠,٩٠٠	٢٤٣	١٩٠,٤٧١	٢,٧٠١,٦١٤	٦,٤٨٥,١٥١	٢,٦٤٣,٤٩١	٢٧٣,٨٩٦	٩,٤٠٢,٥٣٨
٢٠٠٨	١٦,٩٩٦,٥٢٨	٣,٢٨٥	٧٦,٩٣٥	١٧,٠٧٦,٧٤٨	٥,٧٣٥,٧٨٤	٢٣٤	٩٦,٥٢٢	٥,٨٣٢,٥٤٠	٦,٧١٠,٠٤٤	٤,٢٨٦,٣٢٤	٦١٩,٩٠٣	١١,٦١٥,٦٧١
٢٠٠٩	١٤,٣٥٦,٩١٨	---	٨٨,٨١٧	١٤,٤٤٥,٧٣٥	١١,٢٩٥,٨٦	٢٣٥	١٥٥,٢٠٣	١١,٤٥٠,٥٢٤	٦,٦١٤,٦٣٩	٥,٥١٧,٧٧٧	٥٥٣,٨٠٢	١٢,٦٨٦,٢١٨
٢٠١٠	١١,٥٥٣,٧٦٥	---	١٠٢,١٢٨	١١,٦٥٥,٨٩٣	٢٢,٤٠٨,٦٧٦	٢٣٦	١٧١,٢٤٢	٢٢,٥٨٠,١٥٤	٧,٠٤١,٥٨٧	٦,٠٣٩,٠٧٤	٦٣٠,٥٢٤	١٣,٧١١,١٨٥
٢٠١١	١١,٢٩٧,٥٥٦	---	٢٠٦,٩٨٣	١١,٥٠٤,٥٣٩	٢٦,٢٧٥,٦٣٦	٦٥٩	١٧٦,٦٤٨	٢٦,٤٥٢,٩٤٣	١٠,٧٣٠,٩٨٤	٦,٧٣١,٦٤٠	٧٢٩,٩٨٣	١٨,١٩٢,٦١٢
٢٠١٢	١٤,٢٠١,٩٠٦	---	٢,٢٠٨,٧٦٤	١٦,٤١٠,٦٧٠	٢٤,٢١٤,٥٠٨	٢,٨٧٧	٢٦٢,٣٤٠	٢٤,٤٧٩,٧٢٥	١٢,٠٦٢,٥٢٩	٧,٨٩٤,٥٧٣	١,١٥٨,٤٣٨	٢١,١١٥,٥٤٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية للاعوام، (٢٠٠٧، ص ٢٧)، (٢٠١٠، ص ٢٦)، (٢٠٠٩، ص ٧٨)، (٢٠١١، ص ٢٧)، (٢٠١٢، ص ٢٧).

كما شهد الاتجاه العام لرصيد الائتمان المقدم من قبل كافة المصارف ارتفاعاً خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) وبصورة تصاعدية اذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان المقدم من قبل كافة المصارف التجارية العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية في عام ٢٠٠٤ (٨١٠) مليار دينار واستمر هذا الرصيد بالارتفاع حتى بلغ نهاية عام ٢٠١٢ (٢٠,٨) ترليون دينار، وقد مثلت القروض والسلف الجزء الأكبر من إجمالي الائتمان المقدم اذ بلغت نسبتها في عام ٢٠٠٤ (٤٨%) واستمر بالارتفاع حتى وصل نهاية عام ٢٠١٢ إلى (٨١%) من حجم الائتمان بسبب قيام المصارف الحكومية بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم قروض سكنية استهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين .

ويذهب اغلب الائتمان إلى القطاع الخاص اذ سجل رصيد الائتمان المقدم له (٦٢٠) مليار دينار نهاية عام ٢٠٠٤ ليواصل ارتفاعاً مستمراً حتى بلغ نهاية عام ٢٠١٢ (١٤,٦) ترليون دينار، اما رصيد الائتمان المقدم للقطاع العام فقد بلغ (١٢٠) مليار دينار في عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٠١٢ (٥,٣) ترليون دينار عام ٢٠١٢ اما القطاع المالي فقد بلغ الائتمان المقدم له في نهاية عام ٢٠٠٤ (٧٠) مليار دينار ليواصل ارتفاعه حتى عام ٢٠١٢ لتبلغ (٧٥٢) مليار دينار. (١)

ومع ذلك فان هذه النسب تعد ضئيلة التأثير على تمويل النمو الاقتصادي المطلوب إزاء مشروعات التنمية الكبيرة التي يحتاجها العراق في الوقت الحاضر والمستقبل القريب. كذلك لا زالت نسب الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لا تتعدى (١٨,٨%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة، بالرغم من ان رؤوس أموالها تشكل (٧٨%) من إجمالي رؤوس الأموال المصارف كافة وعلى العكس من ذلك فان الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية يمثل (٨١,٢%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية ولا تعد نسبة رؤوس أموال هذه المصارف الحكومية (١٢,٢) من إجمالي رؤوس الأموال المصارف كافة. وهذا يعني ان المصارف الحكومية ما زالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياساً بروس أموالها واحتياجاتها المتواضعة (٢).

(١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي في العراق، ٢٠٠٤، ص ١٤ + ٣

(٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ١٢٠١٢، ص ٣٨ - ٣٧

جدول (٨)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٢) مليون دينار

السندات الودائع	الحكومة مركزية				المؤسسات العامة				القطاع الخاص			
	المجموع	القروض والسلف	الاوراق التجارية المخصومة	السحب على المكتشف	المجموع	ديون متأخرة	القروض والسلف	الاوراق التجارية المخصومة	المجموع	ديون متأخرة	القروض والسلف	الاوراق التجارية المخصومة
الاجمالي												
٢٠٠٤	٢,٩١٣	٣,٢٩٥	١,٩١٠	١٢٢,١٩٨	١٨٨,١٢٧	٠	١,٨٢٠	٠	١١٧,٩٠١	٠	٤٦٧,٠٥٦	٣٧,٩٠١
٢٠٠٥	١٢٢,١٩٨	١١,٦٤٦	١,٩١٠	١٢٢,١٩٨	٦٣١,٤١٧	٠	٤٦,٨٧٢	٠	٢١٦,٤١٧	٠	٦٦٦,٥١٥	٦٧,٣٥٥
٢٠٠٦	١٢,١٠٦	٦,٩٥٠	٥,٣٨٩	١٢,١٠٦	٧٥٩,٤٣٩	٠	٥١,٩٢٩	٠	٤٣٦,٨٩٠	٠	١,٣٧٩,٩٨١	٦٤,١٤٣
٢٠٠٧	٢٩٨ -	١٢,٤٨٦	٤,٤٠٧	٢٩٨ -	١,٠٥٤,٩٩٢	٠	٢٢١,٢٦٥	٠	٥٠٢,٨٨٠	٠	١,٨٢٣,٣٤٧	٦١,٢٠٦
٢٠٠٨	٣,٨٢٤	٢٩,٩٤٣	٤	٣,٨٢٤	٥٧٥,٢٨٢	٠	٤٠٣,٧٠٣	٠	٧٧٤,٥٣١	٠	٣١,١٤٣,٢٧٦	٦٠,٤٩٤
٢٠٠٩	٣,٨٢	٣٩٥,٥٦٣	٢	٣,٨٢	٦٤٤,٥٠٦	٠	٤٥٢,٤٥٧	٠	١,١٠٧,٠٣٣	٠	٣,٤٦٠,٥١٩	٧٨,٦١٥
٢٠١٠	٣,٨٢٤	٢,٣٠٤,٥٥٨	٠	٣,٨٢٤	٨٨٦,٠٢٢	٠	٦٩١,٤٦٠	٠	١,٤١٤,٨٩٣	٠	٦,٧١٥,٤٣٤	١٢٢,٣٢٧
٢٠١١	١,٨٠٣,٢٢٧	٥,٥٤٦,٧٢٤	٠	١,٨٠٣,٢٢٧	١,٦٣٧,٨١٧	٠	١,٥٠٩,٤١٤	٠	٢,٤٩٦,٥٨٢	٠	٨,٢٣٣,٩١٥	١٩٣,٥٠٦
٢٠١٢	١,٧٤١,٤٨٧	٥,٩٢٦,٥٧٦	٠	١,٧٤١,٤٨٧	٦,١٢٠,٥٢٣	٥,٩٠٨	٦,٠٠٢,٥٤٤	٠	٣,٠٤٥,٥٦٧	٠	١٠,٩٢١,٢١٦	١٩١,٣٥٧

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للأعوام، (٢٠٠٧، ص ٢٠) (٢٠٠٩، ص ١٥) (٢٠١٠، ص ٢٠) (٢٠١١، ص ٢٩)، (٢٠١٢، ص ٢٩).

بعد ان تم التعرف على حجم الودائع التي تستقبلها المصارف التجارية العاملة في العراق، وحجم القروض التي تمنحها تلك المصارف للأفراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى، سنحاول ان نبين مقدار فائض السيولة من خلال الجدول (٩) .

جدول (٩) فائض السيولة لدى المصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٢) مليار دينار			
المؤشرات السنة	حجم الودائع	حجم القروض	فائض السيولة = الودائع - القروض
٢٠٠٤	٣٣٩٦,٧	٨٢٤,٧	٢٥٧٢
٢٠٠٥	١٠٧٧٠	١٧١٧,٥	٩٠٥٢,٥
٢٠٠٦	١٦٩٢٨,٣	٢٦٦٤,٩	١٤٢٦٣,٤
٢٠٠٧	٢٦١٨٨,٩	٣٤٥٩,٠	٢٢٧٢٩,٩
٢٠٠٨	٣٤,٥٢٥	٤٥٨٧,٥	٢٩٩٣٧,٥
٢٠٠٩	٣٨٥٨٢,٥	٥٦٩٠,٠	٣٢٨٩٢,٤
٢٠١٠	٤٧٩٤٧,٢	١١٧٢١,٥	٣٦٢٢٥,٧
٢٠١١	٥٦١٥٠,١	٢٠٣٤٤,١	٣٥٨٠,٦
٢٠١٢	٦٢٠٠٥,٩	٢٨٤٣٨,٧	٣٣٥٦٧,٢
المصدر : تم أعداد الجدول أستناداً الى : جدول (٧) و (٨)			

من خلال الجدول (٩) نلاحظ ان فائض السيولة لدى المصارف التجارية العراقية قد تزايدت منذ عام (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) بوتيرة متصاعدة وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب وهي كالآتي: - ()

١. **المصارف الحكومية:** ان سبب زيادة فائض السيولة في هذه المصارف راجع إلى الزيادة الحاصلة في حجم الودائع التي تستقبلها وتحكمها هذه المصارف والعائدة بصورة كبيرة إلى المؤسسات العامة للدولة والتي هي عبارة عن أموال مخصصة لمشروعات متلكة وغير منجزة تراكمت ولسنوات عديدة لدى المصارف وادت بالنتيجة إلى زيادة هذا الفائض.
٢. **المصارف الخاصة:** ان الزيادة التي حصلت في فائض السيولة لهذه المصارف جاءت بسبب رؤوس الأموال الكبيرة لهذه المصارف، وكذلك لقلة الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف

بسبب خوفها من المخاطر التي قد تتعرض لها ولا سيما وهي تعمل في ظل بيئة محفوفة بالمخاطر. وفي استطلاع للبنك الدولي بين به ان كل مقترض يخفق في تسديد القرض الذي منحه له المصرف فان المصرف الخاص يهمل على أساسه (٣٢) طلب للاقتراض، وهذا ما يجعل الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف قليل مما يسبب زيادة في السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية، وكذلك من أسباب عدم منح القروض من قبل المصارف الخاصة هو عدم استقرار الضمانات اذ ان اغلب الضمانات يقدمها الأفراد للمصارف هي في الغالب عقارات تابعة للأفراد وبسبب عدم استقرار أسعار هذه العقارات نتيجة الظروف الامنية في العراق اذ انها تقيم بسعر من قبل المصرف ويتم منح القروض بموجب هذا التقييم ثم بعد ذلك تبدأ أسعار هذه العقارات بالانخفاض وهذا ما يدعى بكلفة الاقتراض او معامل الانتشار وهي تبين الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة.

معامل الانتشار = الفائدة على الودائع - الفائدة على القروض

فإذا كانت نتيجة هذا المؤشر أكثر من ٣% فان هذا يعني ان كلفة الوساطة المصرفية عالية وهو دليل على تخلف مصرفي وهذا ما يحدث في البلدان النامية ومنها العراق. وكذلك من صعوبات منح الائتمان من قبل المصارف التجارية الخاصة هي انه هذه المصارف تبحث أولاً عن كيفية تسديد القرض أي الشروط التي تضعها هذه المصارف في منح القروض فهي شروط تعجيزية وكبيرة على المقترض لذلك فان الأفراد او الشركات تلاقي صعوبة في الاقتراض من هذه المصارف فيقل الاقتراض وتبقى هذه الأموال معطلة لدى المصارف مما تؤدي إلى زيادة السيولة لدى المصارف.

المطلب الثاني: آليات البنك المركزي العراقي لاستثمار فائض السيولة في المصارف التجارية

اتخذ البنك المركزي مجموعة من الإجراءات او الآليات لغرض استثمار فائض السيولة لدى المصارف التجارية او امتصاصها لان وجود مثل هذا الفائض لدى المصارف تعد مشكلة يواجهها القطاع المصرفي على وجه الخصوص والنشاط الاقتصادي ككل وسنحاول ان نبين هذه الآليات ومدى نجاحها في استثمار الفائض وتحقيق أهداف البنك المركزي. (١) وكما يأتي :-
اولاً: مزاد العملة الأجنبية.

اتبع البنك المركزي العراقي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية وعد ذلك واحداً من أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي والمؤدية إلى استقرار المستوى العام للأسعار، وخفض التضخم عبر التأثير في نمو الكتلة النقدية، وضبط مناسيب السيولة. وهذه

(١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ل ط م

الأداة هي أول أداة تم تطبيقها من قبل السلطة النقدية منذ ٢٠٠٣/١٠/٤ ولا زال العمل بها مستمراً بهدف الحد من التضاريد المفرط في النقود والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية. (١)

وكذلك يهدف المزارد إلى تحقق التوازن بين العرض والطلب للدولار من جهة لرفع قيمة الدينار العراقي فضلاً عن امتصاص السيولة المصرفية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي ولاسيما المصارف التجارية العاملة في العراق من جهة أخرى. (٢)

والجدول الاتي يبين مبيعات البنك المركزي في مزادات العملة للمدة من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٢ والذي يمثل جزءاً مهماً منها هي استثمارات للمصارف التجارية في هذه المزادات.

جدول (١٠)								
مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار للمصارف التجارية للمدة ٢٠١٢-٢٠٠٤ (مليون دولار)								
السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
المؤشرات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
مبيعات البنك المركزي	٦,٠٠٨	١٠,٤٦٣	١١,١٧٥	١٥,٩٨٠	٢٥,٨٦٩	٣٢,٩٩٢	٣٦,١٧١,٠٠٠	٣٩,٧٩٨
المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الاقتصادية السنوية للإعلام (٢٠٠٧، ص ٣٤)، (٢٠١١، ص ٥٧) (٢٠١٢، ص ٥)								

نلاحظ من الجدول (١٠) ان مبيعات البنك المركزي ارتفعت ومنذ عام ٢٠٠٤ وبوتيرة متصاعدة حتى بلغت عام ٢٠١٢ (٤٨,٦٤٩) مليون دولار وهذا يعني ان البنك المركزي واصل إقامة المزادات سعياً منه لاستقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي من جهة ولسحب فائض السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية التي بدأت هي الأخرى بالتضاريد عام بعد آخر بسبب زيادة الودائع لدى المصارف التجارية ولاسيما الحكومية منها وكذلك لزيادة الطلب على الدولار للقطاع الخاص. ومن ثم سوف يؤدي هذا التواصل في إقامة المزادات إلى ضخ العملة الصعبة إلى السوق واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.

ثانياً: التسهيلات القائمة

ان الغرض من هذه التسهيلات هو منح الامان لإدارة فائض السيولة لدى المصارف التجارية ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة والتي توسع من أهداف سياسة البنك المركزي ذات

(١) د. س. ن. الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الجمهورية العربية السورية، ص ٢٦ في النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٦٢.

(٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لـ ٢٠١٢، ص ١١١.

الصلة بأسعار الفائدة قصيرة الاجل. ففي ظل غياب أسواق متطورة للأوراق المالية اخذ البنك بالتعبير عن وجهة نظر حول أسعار الفائدة قصيرة الاجل المناسبة للسياسة النقدية وذلك بإيجاد سعر البنك (سعر السياسة) بوصفه سعر تأشيري. فكلما النوعين من التسهيلات تحمل أسعار فائدة لها صلة بسعر السياسة وإلى حين تطور مستوى التفاعل في الأوراق المالية لوزارة المالية في السوق النقدية عموماً والسوق الثانوية ما بين المصارف على وجه الخصوص، فإنه سيستمر الحال بوضع أسعار لهذين النوعين من التسهيلات لها علاقة مباشرة بسعر السياسة للبنك المركزي، ويقوم البنك المركزي بمراقبة السعر المذكور آنفاً في ضوء أهداف السياسة النقدية. ()

وخلال هذه الآلية وبموجب قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ تقسم التسهيلات إلى نوعين: - ()

1. تسهيلات الإقراض القائمة وتشمل على:-

أ. ائتمان اولي على اساس الاستثمار الليلي وتحول إلى اسبوعي من ٢٠٠٧/٧/١ لمدة ١٥ يوم وبفائدة نقطتين فوق سعر السياسة النقدية.

ب. الائتمان الثانوي: عبارة عن ائتمان قصير الاجل تصل مدة استحقاقه شهر واحد، ويعد مصدر لتمويل المصرف العاجز عن حصوله على تمويل من الأسواق الثانوية ويمنح بسعر فائدة ثلاث نقاط فرق سعر البنك.

ت. الملجأ الأخير للإقراض: تعد احدى الوظائف المهمة للبنك المركزي من خلال هذه الوظيفة يستطيع البنك المركزي المحافظة على سلامة ومتانة المركز المالي للمصارف التجارية والجهاز المصرفي عموماً ويقوم البنك المركزي العراقي بمنح قرض لهذه الأغراض لتوافر الائتمان للمصارف التي تعاني ازمة سيولة وبفائدة ثلاث نقاط ونصف فوق سعر البنك.

2. تسهيلات الإبداع بالدينار العراقي:

تستعمل هذه الآلية للحد من السيولة والنمو في عرض النقود وإدارة الاحتياطي الفائض لدى المصارف وبعدة اشكال:-

أ. الاستثمار الليلي استثمار قصير الاجل واصبح استثمار اسبوعي من ٢٠٠٧/٧/١ وبفائدة ٧% ويتغير سعر الفائدة من حين لآخر على وفق حاجة الاقتصاد.

ب. ودائع بالدولار الامريكي وتشمل على:-

1. الاستثمار الليلي أصبح بصورة أسبوعية منذ ٢٠٠٧/٩/٣٠ بفائدة ١%.

2. ودائع لمدة ٣٠ يوم و ٩٠ يوم وبدء العمل بها منذ ٢٠٠٥/٨/١٥ وبفائدة قدرها ١,٥% مع توقف هذا النوع في الوقت الحالي.

(د. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، مصدر سابق، ص ٤٣.

(أ. د. ثريا الخرزجي، السياسة النقدية في العراق ارث الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

الجامعة، العدد ٢٣، ٢٠١٠، ص ٨

الأنواع المشار إليها من التسهيلات ساعدت بصورة فاعلة في سحب السيولة النقدية الفائضة في القطاع المصرفي.

الجدول (١١)		
الإيداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة سبعة ايام للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)		
المؤشرات	حجم الإيداع (مليار دينار عراقي)	سعر الفائدة للبنك المركزي
السنة		
٢٠٠٨	٩٤٠	٣%
٢٠٠٩	٢٨٠٣	%
٢٠١٠	١٠٦٦	%
٢٠١١	٢٤٧٠	%
٢٠١٢	٣١١٥	%
المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للاعوام (٢٠٠٩، ص ١٥)، (٢٠١١، ص ٢٥) (٢٠١٢، ص ٩٦).		

نلاحظ من الجدول اعلاه انه على الرغم من انخفاض سعر الفائدة للبنك المركزي العراقي من ١٣% في عام ٢٠٠٨ إلى ٥% في عام ٢٠٠٩ الا ان حجم الإيداع ازداد في عام ٢٠٠٩ من (٩٤٠) ملياردينار في عام ٢٠٠٨ إلى (٢٨٠٣) مليار دينار في عام ٢٠٠٩ وهذا يعني ان استعمال هذه الأداة يؤدي دوره في سحب السيولة الفائضة.

ومن اجل حث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق قام البنك المركزي العراقي في ٢٠١٠ بتخفيض أسعار الفائدة لمدة سبعة ايام إلى (٤%) كأداة من أدوات البنك المركزي ليصبح حجم الإيداع (١٠٦٦) مليار دينار. اما في عام ٢٠١١ فان البنك المركزي ابقى على سعر الفائدة ٤% وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الإيداع حتى وصل إلى (٢٤٧٠) مليار دينار واستمرت الزيادة في عام ٢٠١٢ لتصل إلى (٣١١٥) مليار دينار وبسعر فائدة (٤%). وهو دليل اهمية لهذه الأداة في سحب السيولة الفائضة لدى المصارف.

ثالثاً: الاحتياطي القانوني

ان نسبة الاحتياطي القانوني هي نسبة تفرض على جميع الودائع المصرفية لدى المصارف تودع لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (٢٥%)، (٢٠%) منها على كافة الودائع و(٥%) على الرصيد النقدي في خزائن المصرف وتكون الاحتياطات القانونية لودائع العملة الأجنبية بالنسب نفسها وطريقة الاحتفاظ اعلاه.

فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار

جدول (١٢)						
الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية العراقية للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٢) مليار دينار						
المؤشرات السنة	الاحتياطي الفائض	الاحتياطي القانوني	وائع عملة أجنبية	وائع عملة محلية	النسبة للاحتياطي	
					خاص	حكومي
٢٠٠٤	٣,١٩٧,٧٠٣	١,٦٠٤,٥٣٧	١,٦٣,٧٢٢	٥٣٥٤,٢٥	%	%
٢٠٠٥	٨٨٦,٥٣٢	٢,٩٦٥,٥٢٦	٤٥٠١,٢٩٧	٧٣٦٠,٨٠٦	%	%
٢٠٠٦	١,٥٧٣,٩٨٣	٤,٧٨,١٠٦	٦,١٩٢,١٤١	١٠,١٢٠,٢٨٣	%	%
٢٠٠٧	٢,٨١٩,٩٧٦	١٢,٠٨٤,٤٤١	٥,١٩٢,٥٤٠	١٧,٣٣٢,٤٨٩	%	%
٢٠٠٨	١,٧٩٠,٤٤٥	١٩,٩٩٣,٨٠٢	٧,٥٩٧,٤٤٠	٢٨,٣٦٦,٣٠٠	%	%
٢٠٠٩	١٢,٩٢٩,٣٩١	٩,٤١٦,٧٦١	٨,٩٠١,٥٠٤	٢٨,٧٦٥,٥٤٠	%	%
٢٠١٠	٢٨,٤٠٠,٨٤٩	٧,١٥٥,٩٣	٤,٧٦٣,٤٠١	٤٢,٩٣٤,٢١٩	%	%
٢٠١١	٢٤,٢٥٠,١٥٧	٧,٨١٤,٨٥٣	٩,٠٧٥,٩١١	٤٣,٢٣٠,١٠٩	%	%
٢٠١٢	٢٤,٥١٨,٤٤١	٨,٦٢٤,٢٣	١١,١٩٧,٩١٣	٤٦,٢٩٥,٥١١	%	%

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاقتصاد والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للاعوام ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٢. ص ٦٤، ص ١٥٠.

اذ نلاحظ من الجدول (١٢) ان الاحتياطي القانوني المفروض على المصارف التجارية من قبل البنك المركزي العراقي قد تزايد وبشكل تصاعدي عام بعد آخر ومنذ عام ٢٠٠٤ اذ كان يبلغ حوالي (١,٦٠٤,٥٣٧) مليار دينار في ٢٠٠٤ واستمر بالتزايد حتى وصل إلى (١٩,٩٩٣,٨٠٢) مليار دينار في عام ٢٠٠٨. وكان السبب من وراء ذلك هو لتزايد حجم السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية بسبب تزايد حجم الودائع لديها ولاسيما الودائع الحكومية اذ بلغت نسبة الاحتياطي القانوني للمدة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) (٧٥%) للودائع الحكومية و(٢٥%) للودائع الخاصة وكانت الغاية من هذه النسبة المرتفعة سحب فائض السيولة لدى المصارف التجارية. وفي عام ٢٠٠٩ قام البنك المركزي بتعديل نسبة الاحتياطي القانوني للودائع الحكومية واصبحت (٢٥%) بدلاً من (٧٥%) وذلك لغرض زيادة السيولة لدى المصارف التجارية لتشجيع الاستثمار بعد تحسن الظروف الامنية فانخفضت الاحتياطيات القانونية على الودائع كافة إلى (٩,٩١٦,٧٦١) مليار دينار وتبع ذلك انخفاض اخر للاحتياطيات للمدة من (٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٢) لتصل إلى (٨,٦٢٤,٠٣٣) مليار دينار وكان السبب من وراء ذلك هو تحفيز المصاريف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نظام الائتمان بعد ان قرر تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني (١٥%) على كافة الودائع سواء كانت الحكومية او الخاصة.

رابعاً: مزادات حوالات الخزينة

وهي الية فاعلة للتأثير على السيولة المصرفية الفائضة والتأثير في أسعار الفائدة القصيرة الاجل في السوق النقدية من خلال بيع وشراء السندات او حوالات الخزينة، وقد تم بالفعل إقامة

مزادات خاصة بسندات البنك المركزي بهدف ضبط مناسيب السيولة في الامد القصير ولاحداث العمق المالي على المدى البعيد من خلال ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة (O.M.O). فضلا عن الوصول إلى سعر فائدة توازني وتحقيق استقرار في القطاع المالي وانعكاس ذلك ايجاباً على القطاع الحقيقي للاقتصاد ولضمانة نمو مستدام.

وتضمنت مزادات الخزينة لمدة (٩١) يوم طبقت منذ عام ٢٠٠٤ وحوالات لمدة ثلاثة وستين يوماً وثمانية وعشرين يوماً طبقت منذ عام ٢٠٠٦ بلغ إجمالي المصدر من حوالات الخزينة لمدة (٦) اشهر لغاية ٢٠٠٩/٤ (١٠,٤٤٢,٤٩٠) مليون دينار. كما قام البنك المركزي وبالتنسيق مع وزارة المالية على اعادة جدولة الدين المترتب على وزارة المالية البالغ (٥٣٩٣٨٩) مليون دينار الناتج عن السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية قبل عام ٢٠٠٣ ويتم تسديد هذا الدين بصورة اقساط فعلية خلال العام ويتم طرحه بالمزاد وبفائدة سنوية قدرها ٥% ويتم تسديد الدين خلال ٧ سنوات، وقد حقق البنك المركزي هدفين من خلال هذه المزادات:- (١)

الاول: اعادة جدولة الدين على الحكومة قبل عام ٢٠٠٣.

الثاني: السيطرة على السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية.

يتضح مما سبق بان مزادات حوالات الخزينة التي يقوم بها البنك المركزي تهدف إلى السيطرة على السيولة العامة ومن ضمنها السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية من خلال التأثير في الاحتياطيات المصرفية الفائضة، ومن ثم التأثير في مضاعف الائتمان ومن ثم تعد نوعاً من انواع الاستثمار المتاح أمام الجمهور والقطاع المصرفي التي قد حققت استقراراً في السيولة لدى المصارف التجارية ونشطت حركة الأسواق قصيرة الامد، فضلاً عن تحقق هدفها الرئيس في امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد. (٢)

المطلب الثالث: الاستثمارات القائمة و المقترحة لفائض السيولة لدى المصارف التجارية العراقية

الى جانب آليات البنك المركزي العراقي في مجال استثمار فائض السيولة المصرفية التي تم الاشارة اليها فان المصارف التجارية العراقية تستثمر سيولتها الفائضة في المجالات الاتية):-
اولاً: القيام بعمليات شراء الأسهم والسندات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية لغرض تنوع المحفظة الاستثمارية من جانب والحصول على العوائد من جانب اخر، كما تراعي المصارف ايضاً في هذا الجانب شراء حزمة أسهم من الأسهم المتداولة في القطاعات (الصناعي، الزراعي، التجاري، السياحي) وغيرها.

(١) أ.د. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق ارث الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق ص ٩.

(٢) د. سطر الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٣) وليد عيدي، المديرية العامة للإحصاء ببحوث، مقابلة شخصية، في ٤ / ١٠ / ٢٠١٤.

ثانياً: استعمال الأموال لإقراض المصارف التي تحتاج إلى مبالغ ولآمد قصيرة عادة والتي يطلق عليها عمليات الإقراض والاقتراض ما بين المصارف لقاء اتفاق مسبق بين المصرف المقترض والمقرض. ولمدة محدودة ويجري تجديدها بين أونة وأخرى حسب التغيرات في البيئة الاستثمارية والقطاع المصرفي.

ثالثاً: تقوم المصارف أيضاً باستثمار الأموال المتاحة لديها في شراء العقارات واستعمالها كمقرات للفروع أو لسكر منتسبها على وفق النسبة المحددة في احكام المادة ٣٣ من قانون المصارف.

رابعاً: تقوم المصارف أيضاً باستثمار جزء من الودائع والموارد الذاتية الخاصة بها بوضعها ودائع لدى مراسيلها في الخارج لتغطية اقيام الائتمان التعهدي كالا اعتمادات المستندية فضلاً عن خطابات الضمان الخارجي وكذلك تغطية اقيام الحوالات الخاصة لزبائنها.

لكنه رغم ما تم ذكره فان هناك فائض سيولة كبيرة لدى هذه المصارف اذ يلاحظ ان هناك ودائع تقدر بـ (٧٠) ترليون دينار عراقي في ابرز مصرفين محليين هما الرافدين والرشد. ان اغلب هذه الودائع هي أموال حكومية بالعملة المحلية متأية من فائض سنوي يقدر بـ ١٥% من الموازنات، وان الدولة العراقية لا تستثمر هذه الأموال في مشروعات التنمية، وهذه الودائع هي غير الاحتياطي من الدولار والمودع في البنك المركزي بل هي مخصصات لمشروعات متلكنة، اذ ان هناك (٦) الاف مشروع لم تتم تسوية حساباتها. (١)

لذا لابد من البحث عن مجالات اخرى لاستثمار هذا الفائض ولا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية وحصراً المشروعات الاستثمارية التي تخدم العراق ومنها مشروعات البنى التحتية والطاقة والمشروعات الأخرى التي لها الدور الكبير في النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق وتعمل على تطويره وعلى استثمار هذا الفائض الاستثمار الامثل بدلاً من بقاءه معطل لدى المصارف التجارية وما تسببه من سلبيات في القطاع المصرفي والمالي والاقتصادي وسوف نورد بعض المقترحات لخبراء اقتصاديون عراقيون لاستثمار هذا الفائض فيما يأتي :-

اولاً:- اول المقترحات لاستثمار فائض السيولة في المصارف التجارية في العراق تم اقتراحه من قبل اتحاد المصارف الخاصة العربية في بيروت، فضلاً عن بعض الخبراء الاقتصاديون اذ اقترحوا تحريك المبالغ المجمدة في مصرف الرشيد والرافدين والتي تتجاوز ما يعادل (٧٨) مليار دولار لحل مشكلة السكن عن طريق تأسيس قرض تجميعي إذ إن على المصارف التجارية التي لديها فائض في السيولة المشاركة في هذا القرض التجميعي وان تستثمر هذا الفائض في القرض التجميعي بعد ان تلتزم بمعيار السيولة التي وضعها البنك المركزي وهي ٣٠% لغرض إقراض المشروعات الاستثمارية والتنمية من هذا القرض وبفائدة ميسرة جداً، أي اذا كانت الفائدة في المصارف مثلاً ٨% على

(١) خبراء: العراق لا يوظف موازناته السابق ٧٠ ترليون دينار مجمدة في المصارف، جريدة المدى، العدد، ٣١١١،

القروض فأن هذا المصرف ومن خلال القرض التجميعي فانه يقرض بفائدة ١% وسوف يحصل على فرق الفائدة والبالغة ٧% من الموازنة، أي ان وزارة المالية مسؤولة عن تعويض المصارف بفرق الفائدة، أما إذا احتاجت هذه المصارف أو عانت أزمة سيولة فأنها تحصل على السيولة اللازمة من قبل البنك المركزي وبأسعار فائدة منخفضة وهذا يعني ان القرض التجميعي هو مسند من قبل الجهات المالية (وزارة المالية) والجهات النقدية (البنك المركزي العراقي) وعليه فأن هدف القرض التجميعي هو تحريك الأموال المودعة في مصرف الرشيد والرافدين اذ يوجه هذا القروض للمشروعات الكبرى ومنها الإسكان وبفائدة ميسرة كما اشرنا سابقاً لتفادي خسارة المصارف بوجود هذه الأموال معطلة لديها. (١)

ثانياً:- استثمار فائض السيولة لإقامة مشروعات البنى التحتية والمشروعات الاستثمارية الأخرى ومن دون اللجوء الى الاقتراض المكلف من الخارج، ففي الجهاز المصرفي العراقي بشقيه الخاص والعام كمصرف الرافدين ومصرف الرشيد التابعين لوزارة المالية والمصرف العراقي للتجارة التابع لمجلس الوزراء ودائع مالية ضخمة وسيولة عالية تتيح للحكومة الاقتراض الميسر لإنشاء البنى التحتية، فبإمكان الدولة وعبر هذا المقترح وبضمانة وزارة المالية اصدار سندات للتمتية وبيعها للمواطنين، ويُعد هذا الاقتراح مفيداً جداً لأن مثل هذه السندات الخاصة باعادة الاعمار ستمتص نسبة غير قليلة من السيولة الكبيرة الموجودة حالياً بأيدي الكثيرين كي تحد من توسع الإنفاق الخاص والتوسع السريع بالإنفاق سواء كان خاصاً او عاماً وهذه الطريقة من بين طرق أخرى لتخفيف معدلات التضخم عبر سحب السيولة من الجهاز المصرفي وتوجيه الادخارات في المصارف فضلاً عن المال المكتنز نحو مسار الاستثمار التنموي. (٢)

ثالثاً:- كما يمكن استثمار فائض السيولة المصرفية في التمويل الداخلي لعجز الموازنة الاضطراري في حالة الهبوط الحاد في الموارد النفطية أو الاختياري ومنه ما له صلة بالجدل الدائر حول قانون البنى التحتية. ان التمويل المصرفي للموازنة يتطلب أولاً الكشف عن ودائع القطاع الحكومي في المصارف وعائديتها وإجراء التغييرات المقترحة في النظام المالي الحكومي كي يمكن استيعاب هذه السيولة أولاً قبل الحديث عن الاقتراض لقد اظهر التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي نهاية عام ٢٠١١ أكثر من ٣٢ ترليون دينار ودائع للمصارف في البنك المركزي، منها احتياطات الزامية وأخرى استثمارات بفائدة وغيرها، ومما لا شك فيه ان توظيف هذه السيولة يتطلب إجراءات ومنها اعتماد نظام إدارة نقدية الموازنة بالتنسيق مع الدين الداخلي. والمباشرة باستحداث سوق لأدوات الدين في العراق اسوة بالدول الأخرى وكل ذلك يتطلب اخضاع الإنفاق العام لشروط الاستقرار المعروفة

(١). مظهر محمد صالح، مقابلة شخصية، ٣ / ١٠ / ٢٠١٤.

(٢). فاضل عباس مهدي، هل المطلوب هلقون البنى التحتية؟ مقلون صدوق اعمار صيانة البنى التحتية، شبكة

الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٢. ورقة منشورة على الموقع. Index iraq economist, net work.

وملاحظة العناية المستمرة بتوسيع قدرة اقتصاد العراق على الاستيعاب الفعال للإنفاق العام وكفاءة تساعد على استمرار النمو غير النفطي والارتفاع التدريجي بنسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي وتقليص حجم القطاع الحكومي لصالح تنمية موسعة للقاعدة الانتاجية ينهض بها قطاع الاعمال الخاص الوطني.^(١)

رابعاً:- وهناك بعض الاقتراحات التي نوردتها والتي تم العمل بها من قبل بعض البلدان ولاسيما البلدان التي تقترب خصائص اقتصاداتها مع اقتصادنا العراقي ولا سيما التي تعاني من فائض السيولة المصرفية ومنها على وجه الخصوص تجارب البلدان التي تناولتها الدراسة. ومن هذه المقترحات تاطير الائتمان بنوعيه الكمي والكيفي وهي احدى أدوات البنك المركزي في التأثير على السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية وتذهب هذه الأدوات إلى تحديد نسبة مئوية كحد اقصى لحجم التمويل للتجارة الخارجية أي نسبة القروض التي تمنحها المصارف التجارية لأغراض تمويل التجارة الخارجية عن طريق وضع فقرة في قانون الصيرفة رقم (٩٤) لعام (٢٠٠٤) وتكون قابلة للتعديل. وتوجيه النسبة الاعلى للتمويل من قبل المصارف نحو الاستثمارات الداخلية والانتاجية التي تنهض بالبلاد وتقوده نحو التطور الاقتصادي من خلال منح القروض المتوسطة والطويلة الاجل التي هي قروض تذهب دائماً إلى مجالات الانتاج والاستثمار. اذ يلاحظ ان معظم القروض التي تمنحها المصارف التجارية العراقية هي قروض قصيرة الاجل نظراً لانها تحقق أرباحاً ولقلة مخاطرها، فعملية التاطير توجه الجانب الأكبر من السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية نحو القروض الطويلة والمتوسطة ومن ثم العمل على رفد مشروعات الانتاج والاستثمار في البلد بالأموال اللازمة.

خامساً:- هنالك اقتراح اخر يتمثل بأجبار المصارف التجارية بالاحتفاظ بحد ادنى من السندات الحكومية وهذا الاقتراح معمول به في أكثر من دولة وهو يعد من أدوات البنك المركزي لمعالجة فائض السيولة لدى المصارف التجارية العاملة في البلد، اذ من خلال هذه الأداة يجبر البنك المركزي المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسبة مئوية من هذه السندات بوصفه حد ادنى من محفظة الأوراق المالية لديه. ومن ثم لا يمكن للمصرف تحويلها إلى نقد الا في موعد استحقاقها، وهذا يعني مساهمة المصارف التجارية في تمويل الحكومة بالأموال اللازمة لانشاء مشروعاتها الاستثمارية والبنية التحتية، وايضاً تقليل السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية .

سادساً:- يمكن استغلال فائض السيولة المصرفية في مجالات التنمية البشرية عن طريق رفد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالأموال اللازمة وتوفير المناخ الملائم لاستثمار الطاقات العاطلة لدى الشباب وذلك من خلال توفير الدعم المالي لهم وهذا يناسب اقتصادنا العراقي ايضاً اذ يوجد

(١) د. احمد ابراهيم علي: فائض وعجز الموازنة والنظم المالي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٢. ورقة

منشورة على الموقع. Index iraq economist, net work.

الكثير من الشباب العراقي الذين لا يجدون فرصاً لتقديم أفكارهم وأعمالهم ومشروعاتهم لأنهم لا يجدون التمويل اللازم لهذه المشروعات. وربما لو توفرت لهم فرص التمويل لاستطاعوا ان يقدموا خدماتهم وأفكارهم إلى البلد ومن ثمّ قد يساهمون بشكل كبير في النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد.

الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

1. اظهرت الدراسة ان المصارف التجارية العراقية بشقيها العامة والخاصة تعاني من فائض في السيولة، اذ بلغت نسبة السيولة المصرفية ٥٤% لعام ٢٠١٢، وهي تشير إلى نسبة تفوق النسبة المعيارية والبالغة ٣٠% التي جاءت في قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، بما يعني وجود موارد مالية معطلة لم تستثمر في المجالات التي تدر عائداً، وتقدم خدمة للمجتمع.
2. يؤدي البنك المركزي العراقي بعده ممثل للسلطة النقدية دوراً مهماً في عملية امتصاص السيولة المصرفية، لكونه الجهة المسؤولة عن استقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم في البلد وذلك من خلال مجموعة من الآليات والأدوات التي استطاع من خلالها تحقيق انخفاض في السيولة بما يعادل (٢٥) ترليون دينار لعام ٢٠٠٧، اذ تستثمر المصارف التجارية بشقيها العام والخاصة جزء من أموالها في استثمارات آمنة ومضمونة مثل مزادات العملة ومزادات الحوالة، والتسهيلات القائمة لكونها تدر إليها عائداً ولو قليل لكنه مضمون وامن.
3. أدى اعتماد المصارف التجارية الخاصة على أدوات السياسة النقدية في استثمار احتياطاتها الفائضة إلى عدم الاكتراث للنشاط الاقتصادي وما تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب يحتاجه السوق في الحدود اللازمة والمرغوبة. هذا وما مارسه المصارف الحكومية ايضاً باستعمال فائضها المتاحة لتقوي استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي وغيرها من الأدوات.
4. عند تحليل هيكل الودائع لدى المصارف التجارية العراقية نجد أو وجدنا ان ودائع المصارف الحكومية والتي تتكون من (ودائع القطاع العام الرسمي، وشبة الرسمي فضلاً عن ودائع القطاع الخاص) تمثل نسبة (٨١,٣%) من اجمالي الودائع، ويعود هذا الارتفاع لكون هذه المصارف مضمونة من قبل الحكومة ومن ثمّ توفر عنصر الامان. مما يعني ان المصارف الخاصة لم تستحوذ الا على (١٨,٧%) من اجمالي الودائع.
5. تميزت المصارف الحكومية بكبر حجم القروض الممنوحة من قبلها بسبب كون معظم الجهات المقترضة هي جهات حكومية بالرغم من كون كفاية رؤوس أموال هذه المصارف منخفضة جداً هي (٠,١) وهذا يعني ان عملها محفوف بالمخاطر. اما المصارف الخاصة فبالرغم من كون كفاية رؤوس أموالها عالية والتي تصل إلى (١٣٠%) غير انها لا تمنح الائتمان النقدي بصورة

كبيرة وهذا راجع إلى خوفها من مخاطر السيولة. إذ اعتمدت بصورة واضحة على الائتمان التعهدي وذلك لكونه ائتمان آمن، وبعيد عن مخاطر السيولة.

التوصيات

1. على المصارف التجارية الحكومية منها والخاصة ان تستثمر أموالها في مجالات متعددة ولا ينبغي البقاء على أموالها مجمدة في خزائنها او في خزائن البنك المركزي بدون فائدة او بفائدة منخفضة لأن هذا يضيع عليها فرصة الحصول على عوائد كبيرة قد تتحقق لو انها استثمرت أموالها او سيولتها بشكل افضل وفي الاتجاهات الصحيحة ولاسيما الاستثمارية، لذا عليها ان تضع الخطط الاستثمارية المستقبلية لعملها والتي يجب ان تنفذها في السنوات اللاحقة بما يسهم برفد مشروعات التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في العراق.
2. نلاحظ ان المصارف الحكومية في العراق تهيمن بصورة كبيرة على العمل المصرفي، على الرغم من قرارات البنك المركزي للسماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال العمل المصرفي، لكننا نجد ان هيمنة المصارف الحكومية واضحة وملموسة في الاستحواذ على معظم الأعمال المصرفية في البلد لذلك، على الجهات المصرفية والمالية ان تتخذ تدابير من شأنها إجراء عملية خصخصة جزئية للقطاع الحكومي على وفق اسس علمية ومهنية.
3. على المصارف التجارية العاملة في العراق ولاسيما الخاصة منها ان تعمل على مسك الدين العام الداخلي وذلك من خلال اقتناءها سندات الحكومة قصيرة الاجل وطويلة الاجل لكونها مضمونة أولاً، ولأنها تعمل من خلالها على تمويل الحكومة لغرض زيادة الإنفاق العام ولاسيما على مشروعات البنى التحتية.
4. على السلطة النقدية في العراق الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات والآليات التي اتخذتها بعض البلدان التي تعاني مصارفها التجارية من فائض السيولة، واستطاعت من خلالها ان تنجح في استثمار هذا الفائض او التخلص منها في مجالات ادت بالنتيجة إلى النهوض بالواقع الاقتصادي والتنموي لتلك البلدان، وتعمل بهذه الإجراءات كونها تجارب ناجحة ومثمرة في الوقت نفسه.
5. الاستفادة من فائض السيولة المصرفية في تمويل مشروعات البنى التحتية مثل الطرق والطاقة... الخ بدلاً من الاقتراض من الخارج، والذي تكون الفائدة عليه كبيراً جداً، وهذا يجعل الاقتراض من الخارج ذات كلفة عالية تؤدي بالنتيجة على دفع البلد على تحمل ديون كبيرة ولسنوات طويلة يمتد تأثيرها على الاجيال القادمة.
6. استثمار السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية في تمويل القرض التجميعي لاغراض السكن من خلال التعاون بين مجموعة من المصارف، وبما يسهم في معالجة واحد من اكبر المشكلات التي يعاني منها العراق.

7. وضع فائض السيولة في مشروعات من شأنها تشغيل اكبر عدد ممكن من الشباب ومن ثمّ معالجة مشكلة البطالة التي زادت حدتها في الآونة الأخيرة.

المصادر :

المصادر العربية :

1. إبراهيم مهدي الدوم ادم، الأساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان، ٢٠١٢.
2. اتحاد المصارف العربية، أصعب أعوام الأزمة المالية، بيروت، العدد ٣٣٨، ٢٠٠٩.
3. احمد ابراهيم علي: فائض وعجز الموازنة والنظام المالي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٢. ورقة منشورة على الموقع. Index iraq economist, net work.
4. استراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الملحق الثالث. www.imf.org.
5. إصلاح وتطوير القطاع المصرفي، مجلة مصارف، العدد السابع، السنة الأولى، يوليو ٢٠١٢.
6. بلعزوز بن علي و د. كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات جامعة الشلف، الجزائر، بحث منشور على الموقع. www.kantakji.com
7. بلمقدم ومصطفى أبو شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، جامعة تلمسان، جزائر، ورقة منشورة على الموقع orabsi-org.
8. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١١.
9. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢.
10. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، (٢٠١٢، ص ٣٦) (٢٠١١، ص ٢٩).
11. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي في العراق، ٢٠٠٤.
12. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.
13. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق ارث الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٣، ٢٠١٠، ص ٨.
14. خبراء: العراق لا يوظف موازناته السابقة و٧٠ ترليون دينار مجمدة في المصارف، جريدة المدى، العدد، ٣١١١، حزيران ٢٠١٤.

15. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١١)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، العددان ٦١-٦٢، ٢٠١٣.
16. زياد رمضان ود. محفوظ جودة، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
17. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، ٢٠١١.
18. سليمان ناصر، مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها، بحث مقدم للملتقى الوطني حول اشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصديمرباح، ورقلة الجزائر.
19. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت الى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في الجمهورية العربية السورية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧.
20. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية واثرها في العائد بالمخاطرة (دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية الفلسطينية)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠٠٤، ص ١٦.
21. فاضل عباس مهدي، هل المطلوب قانون البنّي التحتية ام قانون صندوق اعمار وصيانة البنّي التحتية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٢. ورقة منشورة على الموقع Index iraq economist, net work.
22. فلاح حسن الحسيني ود. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨.
23. القطاع المصرفي في ليبيا (الواقع والتحديات والفرص المستقبلية للاستثمار)، مجلة (مصارف)، العدد الرابع، السنة الأولى، يوليو ٢٠١٢، دراسات ٥.
24. محمد ابراهيم هادي المغازة جي، امكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق، دبلوم عالي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية قسم الدراسات المالية، بغداد، ٢٠٠٨.
25. محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد ٩ أبريل، ٢٠١١.
26. مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل، ورقة عمل، البنك المركزي المصري - قطاع الرقابة والاشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل ٢. www.cbe.org.eg
27. مركز الخليج لسياسات التنمية، تحديات القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون، نموذج قطر . www.guhlfolicies.com

28. مصرف قطر المركزي، إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، التقرير السنوي السادس والثلاثون، لسنة ٢٠١٢.

29. نصر رمضان احلاسة، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠١٣.

30. وليد عيدي، المديرية العامة للإحصاء بحوث، مقابلة شخصية، في ١٤/١٠/٢٠١٤.

المقابلات الخاصة :

1. مظهر محمد صالح، نائب محافظ البنك المركزي السابق، مقابلة شخصية، ٣٠/١٠/٢٠١٤ .
2. وليد عيدي، مدير عام دائرة الابحاث الاحصائية، البنك المركزي العراقي، مقابلة شخصية، ١٤/١٠/٢٠١٤ .

المصادر الاجنبية

1. Alexander Decker, Liquidity management and commercial banks profitability in Nigeria, Research journal of finance and accounting, vol. 2, No. 7/8, 2011.
2. Bank of Jamaica, 1996,- www.boj.org.im
3. Bank Risks- Ephildavis. Com- www.ephilipdavis.com.
4. Brand vandervossen, Bank liquidity management, university at Al Bany, New York, 2010.
5. Greuning, BrajovicBratanovic, policies of the commercial Banks liquidity management in crisis context, uaiveressityfacity of economic and Business Admins tration, glnj-Nopoca, 2004.
6. Kleopatranikolaou, liquidity (risk) cincepts definition and intradacwor king paperserits, working paaper no 1008/ february 2009.
7. Liquidity, p6 ,www.occ.gov .